ملخص البحث:

- **تناول هذا البحث:** الضعيف ومنطلقاته عند ركن الحديثي في شرحه على كافية ابن الحاجب دراسة وتقويمًا.
- وشرح كافية ابن الحاجب للحديثي من الكتب التي تعني باستيعاب آراء النحويين ودراستها دراسة مستفيضة مع بيان القوي منها والضعيف.
- **وقد درس البحث** الرأي الضعيف دراسة متعمقة من خلال عرضه على أقوال النحويين موافقة ومخالفة ورجح ما رآه صائبا.
- **وتهدف دراسة البحث** إلى إبراز الوجه الضعيف والحكم عليه بالاستناد إلى الدليل.
- **وقد أظهرت الدراسة** أن ركن الدين الحديثي انطلق في كثير من الحكم بالضعف على بعض الآراء النحوية من القواعد التوجيهية التي يلجأ إليها النحوي في تحليلاته ومناقشاته.

الكلمات المفتاحية:

الضعيف – ركن الدين الحديثي – منطلقاته – شرح كافية ابن الحاجب – دراسة وتقويمًا.

***

Research Summary:

-This research dealt with: (The weak and its starting points according to Rukn Al-Hadithi in his explanation on the Kafeeh of Ibn Al-Hajib, a study and evaluation.

-Explanation of the Kaffiyeh of Ibn al-Hajib for al-Hadith from books that are concerned with absorbing the opinions of grammarians and studying them extensively, with an explanation of the strong ones and the weak ones.

-The research studied the weak opinion in depth by presenting it to the sayings of the grammarians in agreement and disagreement, and he preferred what he saw as correct.

The research study aims to highlight the weak side and judge it based on the evidence.

-The study showed that the cornerstone of the Hadith was launched in many judgments of weakness on some grammatical opinions from the guiding rules that the grammarian resorts to in his analyzes and discussions.

keywords:

The weak - Rukn al-Din al-Hadithy - its premises - Ibn al-Hajib's sufficiency - study and evaluation.

***

المقدمة

الحمد من رب العالمين، والصلاة والسلام على النبيّ العربيّ الأمين، أفصح من نطق بالضاد وعلى آله وصحبه أجمعين... وبعد

فهذا بحث بعنوان:{الضعيف ومنطلقاته عند ركن الدين الحديثي في شرحه على كافية ابن الحاجب دراسة وتقويمًا}.

وأعني بـ (منطلقاته): بواعثه التي تكمن وراء الحكم بالضعف عند ركن الدين الحديثي؛ حيث إن الأصل الدلالي لمادة: (طلق) تعني: الإرسال كما ذكر ابن فارس[١] وهو المرادف للبعث، إذ الظلال الدلالية لمنطلق هي: البعث، وعليه فإن منطلقات الضعف تعني: بواعثه.

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أمور منها:

١- أنّ شرح كافية ابن الحاجب للحديثي[٢] من أغزر شروح كافية الحاجب دراسة وعمقًا؛ إذ إنه يتناول الآراء ويناقشها، ويفاضل بينها ويُبيّن ما فيها من ضعف وترجيح ما هو جدير بالترجيح، كل ذلك بالحجة والدليل.
قال حاجي خليفة: "ومن شروح الكافية: شرح الإمام ركن الدين الحديثي المتوفى بالموصل... وهو مثل شرح الرضي بحثا وجمعًا، بل أكثر منه..."[٣].

٢- إبراز مصطلح الضعيف ودراسته نظرًا لارتباطه بالحكم النحوي قبولاً أو رفضًا، وهو ما لم يشر إليه أحد قبلي - فيما اطلعت - عليه ممن تناولوا دراسة ركن الدين الحديثي في شرحه على كافية ابن الحاجب.

٣- بروز شخصية الحديثي النحوية، وتفنيده للآراء والتعليل لها، وربطها بالأصول النحوية في الحكم عليها بالقبول أو الرد وخاصة كبار النحويين أمثال: سيبويه والزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وغيرهم.

ولا غرو في ذلك فهو من علماء القرن السابع والثامن الهجريين أمثال أبي حيان (ت٧٤٥هـ)، وتاج الدين التبريزي(ت٧٤٦هـ)، وابن هشام (ت٧٦١هـ)، ممن كانوا يجيدون ملكة النقد والحكم النحوي، لإقرار بعض القواعد الكلية، لذا جاءت الجودة والريادة في أعمالهم.

وأما عن الدراسات السابقة، فلم أقف على من خصّ: الضعيف ومنطلقاته عند ركن الدين الحديثي في شرحه على كافية ابن الحاجب بالدراسة - حسب اطّلاعي- ولكن توجد دراسات عن الضعيف منها:

١- اللغات الضعيفة وأثرها في أصول النحو للدكتور: عبد العزيز صافي الجيل، جامعة الأزهر

---

(١) انظر مقاييس اللغة مادة: (ط ل ق) ٣/٤٢٠ .
(٢) وهو المسمى بـ : (الكتاب الركني في تقوية الكلام النحوي > كما سيأتي بيان ذلك.
(٣) كشف الظنون: ٢/ ١٣٧٦.

حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق – العدد (٣٣) المجلد (٢) ٢٠١٣م.

٢- أثر اللغات الضعيفة في الخلاف النحوي د: عبد العزيز صافي الجيل، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، العدد(٣٤) المجلد الثاني.

٣- الضعيف عند سيبويه وموقف النحاة منه للدكتور: أنور راكان شلاّل، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية بالعراق، العدد(٤). المجلد(٢٢) ٢٠١٥م.

وتوجد بعض الدراسات التي قامت حول ركن الدين الحديثي منها:

- موقف ركن الدين الحديثي من ابن مالك للباحث محمود صبري بهيتة – المدرس المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط ٢٠٢٠م.
- الكتاب الركني في تقوية الكلام النحوي للحديثي، تحقيق ودراسة القسم الأول حتى نهاية عطف البيان، رسالة دكتوراه مقدمة من الباحث: يوسف حسن أحمد عمرو ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.
- الكتاب الركني في تقوية الكلام النحوي لركن الدين الحديثي من المبني حتى أفعال المدح والذم. إعداد: راشد سعد فالح الشلاحي جامعة القاهرة، كلية دار العلوم.
- الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي لركن الدين الحديثي من باب الفعل إلى آخر الكتاب. إعداد الطالب: محمدبن مرعي بن محمد الحازمي، السعودية، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية – ١٤٣٤هـ – ١٤٣٥هـ.

وقد أسست البحث على: مقدمة، وتمهيد، ومدخل، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: تناولت فيها: أهمية الموضوع، وسبب اختياري له، والمنهج الذي اتبعته في دراسته، والدراسات السابقة حول هذا الموضوع، وخطة البحث.

التمهيد: فقد خصصته بترجمة موجزة لركن الدين الحديثي، وعرفت بكتابه، ومنهجه فيه.

المدخل: عرفت فيه بالضعيف لغة واصطلاحًا، والعلاقة التي تجمع بينهما، ثم عرضت لظهوره في فكر النحويين.

أما المبحث الأول: فهو لدراسة الضعيف من حيث أدلة النحو الغالبة، ويقصد بها: (السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال).

وقد جاءت هذه الأدلة الغالبة متمثلة في البحث فيما يأتي:

أولاً: ما نصّ فيه على **السماع والقياس** معًا، وهو واقع في **خمس مسائل:**

الأولى: إلحاق (أظن) بـ (أعلم) و(أرى).

الثانية: تقديم خبر (ما دام) على اسمها، وتقديم خبر الأفعال التي أولها نفي عليها.

الثالثة: دخول اللام على خبر (لكنّ).

ثانيًا: ما نص فيه على القياس وهو واقع في مسألتين:

الأولى: الجزم بـ (إذا) الشرطية .

الثانية: حقيقة التعريف في (جُمَع).

وأما المبحث الثاني: فهو لدراسة الضعيف من حيث الأدلة غير الغالبة، ويقصد بها: الأدلة الفرعية والقواعد التوجيهية، وقد ذكرها السيوطي تحت عنوان: في (أدلة شتى)[1].

وقد جاءت الأدلة الفرعية في أمرين:

أحدهما: الاستدلال بعدم النظير، وفيه مسألتان:

الأولى: حقيقة الضمير المنفصل.

الثانية: إعراب (مناخة) حالاً في قول ذي الرمة:

حراجيجُ ما تنفكُ إلا مُناخةً ∴ على الخَسْف أو نرمي بها بلداً قفرا

والآخر: الاستدلال بالأَوْلى، وقد جاء في مسألة واحدة وهي:

- زيادة الباء في: ﴿ **بِأَيكُمُ المَفْتُون** ﴾.

وأما القواعد التوجيهية فقد جاءت ممثلة في سبع مسائل:

الأولى: الإعراب في (كلا وكلتا).

الثانية: مجيء (حيث) بمعنى (حين).

الثالثة: عمل اسم الفاعل المصغر والموصوف.

الرابعة: إعراب (مفتحَةً لهمُ الأبوابُ).

الخامسة: التعجب من المزيد على وزن (أفعل).

السادسة: إعراب المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأً حُذِفَ خبرُهُ.

السابعة: حقيقة (ما) المصدرية.

ثم كانت **الخاتمة**، وقد عرضت فيها أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج، وبعد ذلك أثبت **أهم المصادر والمراجع** التي رجعت إليها، واعتمد عليها البحث.

وقد كان منهجي في البحث: جمع الآراء التي استضعفها الحديثي خاصة الآراء التي ارتبطت

---

(١) انظر الاقتراح ص: ٣٥٩.

بأصل من الأصول النحوية.

وقد حرصت في هذا البحث على دراسة الآراء الضعيفة التي حكم عليها الحديثي بالضعف دراسة متأنية، حتى يتبين وجه الضعف، وذلك بعرضها على آراء النحويين الأخرى، فكنت أصدر في البداية رأي الحديثي في المسألة؛ لأن حكمه بالضعف على هذه الآراء هي موضوع البحث، مسبوقة بعنوان لكل حكم يتناسب مع مضمونه، ثم أنقل نصّ الحديثي متضمنًا رأيه، ثم أورد أقوال النحويين في المسألة، وأناقشها وأفاضل بينها وأرجح ما يظهر لي رجحانه مع الدليل، ثم أبيّن موقف ركن الدين الحديثي من النحويين مع بيان وجهة نظره نحويًا، وأخيرًا أشير إلى القاعدة الأصولية التي انطلق منها ركن الدين الحديثي، واستند إليها في حكمه بالضعف الذي ذهب إليه.

وقد جاءت هذه المباحث مرتبة على غير المألوف في التناول؛ مراعاة لطبيعة البحث الذي يُظهر منطلقات الحكم بالضعف؛ إذ تناول كل مبحث ما يندرج تحته من الشبيه والنظير حسب ترتيب الكتاب غالبًا.

والله أسأل أن يرزق عملي القبول والسداد.

د/ أحمد عبد الكريم عبد المعطي

التمهيد وفيه:

ترجمة الحديثي[١] والتعريف بالكتاب الركني

أما الحديثي فهو: ركن الدين علي بن أبي بكر الحديثي، ولُقب بركن الدين، ولعلّ ذلك من باب تعظيم الدين في النفوس.

وأما نسبة الحديثي، فلانتسابه إلى (الحَدِيثَة) وهي بلدة تقع على دجلة بالجانب الشرقي[٢].

وأما عن ولادته فلم أقف على تاريخ ولادته، لكنه عاش مع أسرته بالحديثة، وكان شغوفًا بالعلم، فتلقى علومه الأولية بها، ثم رحل إلى الموصل، فتنقل بين علمائها طلبا للعلم وتحصيله في مختلف العلوم والفنون حتى أتقن علوم اللغة والدين بجانب علوم المنطق والحساب.

ونتيجة لذلك حظي بمكانة علمية مرموقة فتصدر للإقراء والتدريس، فأقبل عليه الطلاب ليفيدوا منه ويأخذوا عنه، ومن هؤلاء:

تاج الدين الأردبيلي التبريزي المتوفى سنة (٧٤٦هـ)[٣]، ونجم الدين سعيد العجمي صاحب شرح كافية ابن الحاجب المسمى بالشرح السعيدي[٤].

وعلى الرغم من سعة علمه واطلاعه، فإن كتب المصادر والمراجع التي نقلت عنه لم تذكر شيئا عن آثاره سوى شرحه على كافية ابن الحاجب المسمى بـ (الكتاب الركني في تقوية الكلام النحوي)، وشرح كتاب (مفتاح العلوم) للسكاكي.

أما عن وفاته فلم يذكر المترجمون له تاريخ وفاة، وكل ما يمكن أن يقال عنه: إنه كان حيًّا في أواخر القرن السابع الهجري) وأوائل القرن الثامن، لذا عدّ من علماء القرن الثامن الهجري[٥].

وأما عن كتاب شرح الكافية ومنهجه فيه، فإن المستقرئ لهذا الكتاب يدرك بوضوح أن الرجل كان واسع الثقافة متعدد المعارف في مختلف العلوم والفنون، فالكتاب مرآة تظهر فكر صاحبه من لغة ونحو وبلاغة وغيرها، مما يدل على غزارته العلمية، والكتاب شرح لكافية ابن الحاجب.

---

(١) ينظر في ترجمته: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٣/ ٣٥، والدر الكامنة: ٤ /٨٥ والبغية: ١٧١/٢، وكشف الظنون: ٢/ ١٣٧، ومقدمات دراسة الكتاب الركني بتحقيقاته الثلاثة.

(٢) انظر معجم البلدان : ٢/ ٢٣٠.

(٣) انظر طبقات الشافعية للإسنوي: ١/ ١٥٥.

(٤) انظر شرح كافية ابن الحاجب لنجم الدين سعيد العجمي: قسم الدراسة ص: ٩، تحقيق د: يسري محمود علم الدين بدوي. (رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة).
يلاحظ أن كتب التراجم ومحقق الكتاب لم يقفوا له على تاريخ مولد ولا وفاة.

(٥) ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون: ٢/ ١٣٧٦، أن الحديثي توفي: ٧١٥هـ، وهذا خلط منه وقد أشار إلى ذلك محققو الكتاب الركني في مقدمات دراسة الكتاب.

وقد دعمه وقواه بما أفاض الله عليه من علم غزير من خلال عرضه لأقوال النحويين ومناقشتها وبيان الراجح منها، وذكره شواهد وتعليلات، وإضافة كان يعبر عنها: بفوائد أو تذنيب، أو تنبيهات.. كل هذا جاء تقوية لكلام الكافية؛ لذا سماه الكتاب الركني في تقوية الكلام النحوي.

وقد أبان عن منهجه وطريقته فيه وما حواه فقال:" سألني أصحابي أنْ أكتب كتابًا جامعًا للمتداول من أبحاث الفضلاء ممزوجًا بها مع ما سمح به خاطري وأخرجته قريحتي من علل بديعة ومسائل نحوية فأجبتهم رجاء أن يدعو لي من ينتفع به بعدي، فيكون علمًا ينفعني، ويبقى على وجه الدهر ذكرى فلا ينقطع عني، فكتبت حاويا خلاصة كلام الأولين والآخرين من البصريين والكوفيين ومعظم اختلافاتهم، وأكثرت فيه كلامي حجة العرب الإمام المحقق جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب، ومن خالفه رأيا لا تعصبا، وهو الإمام الفاضل أبو عبد الله بن مالك، فإنهما أخرجا الأسرار وعمّ كلامهما الأقطار، وكثر ما رجحه الحاجبي بالبرهان، والمالكي بالنقل عن سيبويه والبرهان – رحمهم الله وإيانا – على ترتيب أبدعه العلامة فخر خوارزم: (أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري) شرحا ومبينا كتب المذكورين وغيرهم من المفصّل والكافية وشرحها وغيرها سميته: (الكتاب الركني في تقوية الكلام النحوي) مستعينا بالله تعالى أن يجازيني جزاءً جزيلاً يوم لا ينفع أحدًا ما ل ولا بنون، ويهب لمن يطالعه فهما سديدًا، وإنصافًا بليغًا حتى يمدح مؤلفه ويدعو له ولا يعيبه ويضع عنه "[1].

* * *

(١) الكتاب الركني تحـ : يوسف حسن عمرو) ص: ٢-٣.

المدخل وفيه:

الضعيف لغة واصطلاحًا، والعلاقة التي تجمع بين المعنيين، وورود الضعيف عند النحويين

المستقرئ لكتب اللغة والمعاجم يجد أن مادة (ضعف) تدور حول نقصان القوة.

قال أبو هلال العسكري: (الضّعْفُ ضد القوّة أو نُقْصان القُوّة)(١).

وقال ابن منظور:"وقد ضَعُفَ يضْعُفُ ضَعْفًا وضُعفا، وضَعَف–الفتح–عن اللحيانيّ فهو ضَعيف" (٢).

أما في الاصطلاح: عند النحويين فهو ما يكون في ثبوته كلام قاله الجاربردي(٣).

وهذا يعني أن الرأي الضعيف غير قوي لسبب يُضعفه، فلا يصح الاعتداد به.

ولعل هذا المفهوم هو ما عناه السيوطي في باب معرفة المفاريد بقوله: " لو جاء شيء لم تَرْقَ به فصاحتُه، ولا سبقت إلى الأنفسِ ثقتُهُ؛ فإنه يردُّ ولا يقبلُ، فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب، ويأباه القياس على كلامها؛ فإنه لا يُقنع في قبوله أن يُسمَع من الواحد، ولا من العدَّة القليلة، إلا أن يكثر من ينطق به منهم، فإن كثر قائلوه إلا أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فمجازه وجهان:

أحدهما: أن يكون من نطق به لم يحكم قياسه على لغة آبائهم.

والآخر: أن تكون أنت قصّرت عن استدراك وجه صحته، ويحتمل أن يكون سمعه من غيره ممن ليس فصيحًا "(٤).

وبناء عليه نستطيع أن نستخلص مفهوم الضعيف بمعنى أدق وأشمل ونقول: إنه ما ورد عن فرد لم يُقوِّهِ غيرِه، وإذا كان الأمر بورود الضعيف عن المفرد فقط ولم يرد عن الجماعة فإننا نلحظ التناسب بين المعنى اللغوي والاصطلاحي.

ومن خلال متابعتي للضعيف عند النحويين وجدت أنه يرد في سياق النقد النحوِيَ، وهذا النقد قد يكون موجها لعملية الاستدلال، أو موجها للرأي النحوي ذاته.

فمثال الحكم النحوي بالضعف للاستدلال قول العكبري في سياق حديثه عن مثال البدل في قولهم: زيد ضربت أباه عمرا: " فـ (عمرو) بدل من (أباه) فلو حذفته فقلت: زيد ضربت عمرًا، لم يجز، لخلو الجملة من ضمير يعود على المبتدأ، وهذا الاستدلال ضعيف جدا "(٥).

ومثال الضعيف الذي يرد في سياق نقد الوجه النحوي، قول ابن مالك في حديثه عن (لات) الواقع بعدها (هنا) في قول الشاعر:

---

(١) الفروق اللغوية: (ض ع ف) وينظر أيضًا الصحاح: [ض ع ف].
(٢) اللسان : [ض ع ف].
(٣) ينظر شرح الشافية : ١/ ٢٠.
(٤) المزهر: ١/ ٢٥٠.
(٥) اللباب: ١/ ٤١١.

حنّت نَوَارِ ولاتَ هَنَّا حَنّتِ ∴ وبدا الذي كانت نوَارُ أجَنّتِ[١]

"... **والوجه الثاني** أن يكون (هنَّا) اسم (لاتَ) و(حنَّت) خبرها على حذف مضاف، والتقدير: وليس ذلك الوقت وقت حنين، وهذا الوجه ضعيف، لأنَّ فيه إخراج (هَنَّا) عن الظرفية، وهو من الظروف التي لا تنصرف "[٢].

* * *

(١) من الكامل قاله شبيب بن جُعَيْل التَّغْلبي وهو في المقاصد النحوية: ٣٨٢/١، والهمع:٣٠٥/١، والأشموني: ١/ ١٢٤.
اللغة: حنّت: من الحنين وهو الشوق، (نوَار) اسم أم الشاعر. أجنَّت من أجنّ إذا استتر.
المعنى: أن هذه المرأة حنت في وقت ليس وقت الحنين، وظهر عشقها الذي كانت تخفيه.
(٢) شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٤٥.

المبحث الأول

دراسة الضعيف من حيث أدلة النحو الغالبة

وهي: التي يقصد بها: السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب(١).

وقد جاءت هذه الأدلة ممثلة في السماع والقياس عند ركن الدين الحديثي.

أما السماع: فهو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى، وكلام، نبيّه وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرًا عن مسلم أو كافر(٢).

وقد سماه أبو البركات الأنباري: النقل فعرفه بأنه الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة (٣).

أما القياس: فلغة مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسًا؛ أي: قدرته، ومنه: المقياس أي المقدار (٤).

واصطلاحًا: فقد عرفه الرماني بقوله؛ الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول(٥).

أولاً: ما نص فيه على السماع وقد جاء في ثلاث مسائل:

١- إلحاق (أظنّ) بـ (أعلم) و(أرى):

استعضف الحديثي(٦) إلحاق (أظن) في نصبها ثلاثة مفاعيل بـ (أعلم) و(أرى) فقال: " وقد أجمعوا على تعدية (أعلم) و(أرى) إلى ثلاثة لسلامتها على إشكال يذكر في أخواتها.

وأجاز الأخفش(٧): أَظنَنْتُ زيدًا عمرًا فاضلاً، وكذا أخواتها إلحاقا لها بـ (علمْتُ).

وضُعّف بأنه لم يوجد في كلامهم متعدٍّ إلى ثلاثة بنفسه حتى يلحق به متعدٍّ إلى اثنين بواسطة حرف التعدية. وتعدّى (أعلم) و(أرى) إلى ثلاثة سمع فيقبل ولا يقاس عليه؛ لأنه لا يقاس على ما على خلاف القياس، ولذا سلّم الأخفش امتناع: أكسيت زيدًا عمرًا جُبّةً (٨) " اهـ .

---

(١) ينظر الاقتراح ص: ٢٦.
(٢) المصدر السابق ص: ٦٧.
(٣) ينظر لمع الأدلة ص: ٨١.
(٤) المصدر السابق ص: ٩٣.
(٥) رسالة الحدود ص: ٦٦.
(٦) أيْ: عدّه ضعيفا. انظر مختار الصحاح، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط: (ض ع ف).
(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦٦/٧ وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٠.
(٨) الكتاب الركني تحـ (الشلاّحي) ص: ٥١٤.

الدراسة والتحليل :

من المعلوم أن (أعلم) و(أرى) فعلان من باب (ظننت) منقولان بالهمزة فصارا إلى ذوي ثلاثة [١] أما غيرهما من أفعال القلوب ففيه خلاف بين النحويين على قولين:

أحدهما: ذهب جمهور النحويين إلى أن المنقول بالهمزة من باب (ظنّ) هو (علم) و(رأى) إلى (أعلم) و(أرى) بنصبهما ثلاثة مفاعيل.

قال سيبويه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين: " ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة، لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى اللهُ بشرًا زيدًا أباك، ونبّأت زيدًا عمرًا أبا فلان، وأعلم الله زيدًا عمرًا خيرًا منك"[٢].

واضح من كلام سيبويه أنه اقتصر على مفعولين بالهمزة في نصب ثلاثة مفاعيل، وهما:(أرى وأعلم)؛ لذا قال ابن مالك: "ولم يلحق سيبويه بـ(أعلم) و(أرى) إلا (نبّأ) وزاد أبو علي: (أنبأ) وزاد السيرافي (حدّث) و(خبّر) "[٣].

وقد اعتلوا لذلك بأن التعدية بالهمزة من وضع اللغة، ولذلك يقال: كلمت ولا يقال: أكلمت، واللغة لا تؤخذ بالقياس على الأظهر، ولأنه لم يرد إلا فيهما [٤].

فلا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل ولم يجز: أظننت زيدًا عمرًا منطلقًا[٥].

والآخر: ذهب أبو الحسن الأخفش إلى جواز أن يقال: (أظننت زيدًا عمرًا أخاك).

وتابعه في ذلك ابن السراج إذ يقول: "وإذا جاز أن تقول: ظننت وتسكت فيساوي: (قمت) في أنه لا يتعدى جاز أن تقول: (أظننت زيدًا) إذا جعلته يظن به، كما تقول: أقمت زيدًا؛ لأنه لا فرق بين ظنّ زيد، إذا لم تعده وبين: قام زيد، كما تقول: أقمت زيدًا، وكل فعل لا يتعدى إذا نقلته إلى (أفعل) تعدى إلى واحد، فإن كان يتعدى إلى واحد تعدّى إلى اثنين، وإن كان يتعدى إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة " [٦].

وقد اعتلا لذلك بأن (ظنّ) وأخواتها أفعال متعدية ثلاثية مجردة فجاز نقلهن بالهمزة طلبا لزيادة المفاعيل قياسًا على علمت ورأيت [٧].

---

(١) انظر الكافي في شرح الهادي: ٢/ ٦٨٩.
(٢) الكتاب: ١/ ٤١.
(٣) انظر شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٧٠- ٥٧١.
(٤) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة: ١/ ٥١٩.
(٥) انظر المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٦٢٩.
(٦) الأصول : ٢/ ٢٨٥.
(٧) انظر الكافي في شرح الهادي: ٢/ ٦٨٩.

وما ذهب إليه الأخفش وابن السراج لا اعتداد به وضعيف والصواب ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن الأصل في ذلك النقل والسماع، فالمتعدي بالهمزة فرع من المتعدي بالتجرد، وليس في الأفعال متعدّ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة، فكان مقتضى هذا ألا ينقل (علم) و(رأي) إلى ثلاثة، لكن ورد السماع بنقلهما فقبل، ووجب ألا يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع، ولو ساغ القياس على (أعلم) و(أرى) لجاز أن يقال: أكسيت زيدًا عمرًا ثوبا، وهذا لا يجوز بإجماع [1].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الحديثي يتجه وجهة سيبويه والجمهور، وقد اتضح ذلك من خلال الحكم بالضعف على ما ذهب إليه الأخفش وعدم السماع به.

وقد انطلق ركن الدين الحديثي في حكمه بالضعف على إلحاق (أظنّ) بـ (أعلم) و(أرى) في نصبها ثلاثة مفاعيل من أمرين:

أحدهما: استقراء المادة المسموعة عن العرب بأنه لا يوجد في كلامهم متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل بنفسه.

والآخر: أن ما سمع بأنه متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل لا يقبل القياس عليه؛ لأنه لا يقاس على ما وقع بخلاف القياس.

***

(١) انظر شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٧٣ والأشموني: ٢/ ٥٩ (ط التوفيقية).

٢ - تقديم خبر (ما دام) على اسمها، وتقديم أخبار ما أوله (ما) النافية من النواسخ عليها.

استضعف ركن الدين الحديثي ما ذهب إليه ابن معط بتقديم خبر (ما دام) على اسمها، وكذا تقديم أخبار ما أوله (ما) النافية من النواسخ عليها، وذلك في معرض تعليقه على الأفعال الناقصة فقال: " ومنع ابن معط تقديم خبر (ما دام)، وهو مخالف للمسموع... وللقياس؛ لأنه إذا جاز في (ليس) وهو أضعف من (ما دام) لأن عدم تصرفه لازم ولـ (ما دام) عارض، ولأن (ليس) يشبه (ما) نفيًا و(ليْت) لفظا... وأجاز أبو الحسن بن كيسان والكوفيون[١] التقديم على ما أوله (ما) النافية، وشبهتهم أنها لما دخلت على ما معناه النفي صار معناه مثبتا، ولذا لم يجز: ما زال زيد إلا عالمًا، فيزول حكم النفي عنها لزوال معناه، وهو ضعيف، لأن عروض تغير المعنى لا يغير له حكم اللفظ؛ فلذا يمتنع أكلا ما أبى زيد، وإن صار معناه مثبتًا "[٢] اهـ.

الدراسة والتحليل:

تحصل من كلام الحديثي أمران:

أولهما: خلاف النحويين في تقديم خبر (ما دام) على اسمها، وهم في ذلك على قولين:

أحدهما: ذهب جمهور النحويين إلى جواز ذلك، وقد استدلوا على ذلك بالسماع والقياس، أما السماع فنحو قول الشاعر:

لا طيبَ للعيش ما دامت منغصةً ∴ لذاتُه بادّكار الموتِ والهرمِ[٣]

وأما القياس، فالحمل على جواز تقديم خبر ليس، و(ليس) أضعف من ما دام...

وقول الآخر:

ما دام حافظَ سري مَن وثقتُ به ∴ فهو الذي لسْتُ عنه راغبًا أبدا[٤].

والآخر: ذهب ابن معط إلى منع تقديم خبر (ما دام) على اسمها حيث قال: "وأما (ما دام) فلا يجوز تقدم خبرها عليها ولا على اسمها " [٥].

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٠٠.

(٢) الكتاب الركني تحـ (الشلاحي) ص: ٥٥٩- ٥٦١.

(٣) من البسيط، لم أقف على قائله وهو في شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٩/١ وشرح عمدة الحافظ: ص: ٢٠٤ والأشموني: ٣٦٦/١ (ط التوفيقية).
اللغة: الطيب: اسم لما تطيبه النفس، لا طيب للعيش: أي للحياة.
الشاهد: (ما دامت منغضة لذاته) حيث قدم خبر ما دام على اسمها، وهذا جائز.

(٤) من البسيط، لم أقف على قائله وهو في التذييل والتكميل: ١٧١/٤، وتخليص الشواهد لابن هشام ص: ٢٤٠ وتمهيد القواعد: ٣/ ١١١١.
المعنى: أن الإنسان الذي يحفظ السر هو من يوثق فيه ولا يجب التخلي عنه.
الشاهد: (ما دام حافظ سرى من) حيث تقدم خبر (ما دام) على اسمها وهو (من وثقت به).

(٥) الفصول الخمسون ص: ١٨١.

وقد أشار ابن إياز إلى أن ما ذهب إليه ابن معط لم يوجد عند أهل العربية إذ يقول:" وأما تقديم خبرها على اسمها فجائز؛ كقولك في ذلك: لا أكلمك ما دام قائما زيد، وما وقفت في تصانيف أهل العربية متقدميهم ومتأخريهم على نص يمنع من ذلك، وقد أكثرت السؤال والفحص عنه فما أُخْبرتُ بأن أحدًا يوافق هذا المصنف "(١).

وقال – أيضًا – في ألفيته في معرض كلامه عن (كان) وأخواتها:

ولا يجوز أن تقدمَ الخبرْ ∴ على اسمِ ما دام وجازَ في الأخرْ

وقد عقّب ابن الخباز على ما قاله ابن معط بقوله: " وأمّا ما دام، فما رأيت أحدًا منع تقديم خبرها على اسمها إلا يحى وما أدري من أين أخذه"(٢).

وما ذهب إليه ابن معط لم يقل به غيره وهو مردود بأمرين (٣):

أحدهما: السماع، وهو قول الشاعر:

وأَحْبسُها ما دام للزيت عاصرٌ ∴ وما طافَ فوقَ الأرضِ حافٍ وناعلُ(٤).

حيث تقدم (عاصر) وهو اسمها على: (للزيت) خبرها.

والآخر: القياس على أن (ما دام) فعل كسائر أخواتها، وهي أقوى من (ليس) لأن جمودها عرض بالتركيب، أي باقترانها بـ (ما) فإذا زال التركيب عادت متصرفة إلى أصلها، كما في قول يزيد بن الحكم الثقفي:

دُمْ للخيلِ بوُدّهِ ∴ ما خيرُ ودٍّ لا يدومُ(٥).

ثانيهما: خلاف النحويين في تقديم خبر الأفعال التي أولها نفي عليها، وهي أربعة:

ما زال، وما انفك، وما فتيء، وما برح، وهم في ذلك على عدة أقوال(٦):

الأول: ذهب جمهور البصريين والفراء إلى امتناع تقديم أخبار هذه الأفعال إذا كانت مسبوقة بـ (ما).

وقد احتجوا بما يأتـي:

---

(١) المحصول في شرح الفصول: ١/ ٤٠٨.

(٢) الغرة المخفية: ٢/ ٤٢٢.

(٣) انظر الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: ٤٢٣/٢ وتوجيه اللمع ص: ١٣٩، والمحصول في شرح الفصول: ١/ ٤٠٩– ٤١٠، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس: ٢/ ٨٦٢– ٨٦٣.

(٤) من الطويل قاله المزرّد بن ضرار، وهو في الغرة المخفية: ٢/ ٤٢٢، والمحصول في شرح الفصول: ٤٠٩/١ وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٨٦٢/٢.

(٥) البيت من مجزوء الكامل، وهو في شرح الحماسة للمرزوقي: ٣/ ١١٩٠ والغرة المخفية لابن الخباز: ٤٢٣/٢ والكافي في شرح الهادي ١/ ٤٩٦ وشرح ألفية ابن معط لابن القواس: ٢/ ٨٦٣.

والشاهد: (ما خيرُ ودٍّ لا يدومُ) حيث جاء (يدوم) متصرفا، فتقدم معمولها فاصلاً بينها وبين (ما).

(٦) ينظر في ذلك الإنصاف: المسألة (١٧): ١/ ١٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٣/٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس: ٨٦١/٢. والمقاصد الشافية: ٢/ ١٦٦ وأبو العباس بن الحاج حياته وآراؤه ص: ١٩٩ وما بعدها.

- أن حرف النفي له صدر الكلام فلا يتقدم على النفي ما في حيزه عليه فلا يقال: قائما ما زال زيد[١].
- أن (ما) حرف جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما[٢].

القول الثاني: ذهب ابن كيسان وبعض الكوفيين إلى جواز تقديم أخبار هذه الأفعال عليها: **واحتجوا بما يأتي:**

- أن (ما) ليست من حروف الصدر، وأنها لزمت هذه الأفعال الناقصة، وصارت معها بمعنى الإثبات كجزئها، وأنها صارت مع حروف النفي كالشيء الواحد[٣].
- أن معاني هذه الأفعال: النفي، وإذا دخل النفي على النفي صار إيجابا[٤].
- أن (إلا) لم تدخل على أخبار النواسخ الأربعة المنفية كما دخلت على أخبار غيرها إذا قرن بـ(إلا) نحو: ما كان زيد إلا عالما، وما أصبح زيد إلا شاخصًا[٥].
- أنه يفصل بين (ما) و(كان)، وبين (ما) و(أصبَح) فتقول: ما عالما كان زيد، وما عالما أصبح عمرو، ولا تفصل بين (ما) و(زال)[٦].
- أن (ما) لم تستحق التصدير، كما لم تستحق (لم) و(لن) و(لا) ولذلك أجازوا طعامك ما زيد آكلا[٧].

القول الثالث: التفصيل[٨] وهو إن كان حرف النفي (ما) امتنع التقديم؛ لأنها أم حروف النفي، فمراعاة النفي فيها أقوى، وإن كان حرف النفي (لم) و(لا)، و(لن) جاز التقديم، نحو: قائما لم يزل زيد، واستدل لذلك بقول المعلوط القريعي.

ورجٍّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيْتَـهُ ∴ على السِّن خيرًا لا يزال يزيدُ[٩].

وقوله:

مَهْ عاذلي فهائمًا لن أبرحا ∴ بمثلِ أو أحْسَنَ من شمسِ الضُّحَى[١٠].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٣/٧ والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨٧.
(٢) انظر: الإنصاف: ١/ ١٥٩، المسألة (١٧).
(٣) انظر: شرح الكافية للرضي : ٢٠٠/٤.
(٤) انظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس: ٢/ ٨٦١.
(٥) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٦٧٥.
(٦) انظر: المصدر السابق.
(٧) انظر: المقاصد الشافية: ٢/ ١٦٦.
(٨) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢٠٠/٤- ٢٠١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس: ٨٦١/٢ والمقاصد الشافية: ٢/ ١٦١.
(٩) من الطويل، وهو في الكتاب: ٢/ ٣٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٠/٨، والمقرب: ٩٧/١، والأشموني: ١/ ٣٦٩ (ط التوفيقية).
الشاهد: (خيرًا لا يزال يزيد) حيث تقدم خبر (لا يزال) عليها وهو (خيرًا).
(١٠) من الرجز لم أقف على قائله وهو في الأشموني: ١/ ٣٦٩ (ط التوفيقية).

والصواب ما ذهب إليه البصريون من أنه إذا كانت هذه الأفعال مسبوقة بـ (ما) لا يتقدم عليها خبرها لأن (ما) من ذوات الصدور؛ لذلك جرت مجرى حرف الاستفهام فكان لها صدارة الكلام، والاستفهام جاء لإفادة معنى في الاسم، وحروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فكذلك لم يجز: قائما ما زال زيد؛ لأنه تقدم ما هو متعلق بـ (ما) بعد حرف النفي عليه [١].

أما إذا كان حرف النفي غير (ما) فيجوز تقديم أخبار هذه الأفعال عليها لثبوت السماع بذلك كما ذكرنا.

وبذلك يتبين لنا من دراسة هذه المسألة أن الحديثي يتجه وجهة البصريين والفراء، وقد اتضح هذا من تعليله لذلك بأن عروض تغير المعنى لا يغير له حكم اللفظ.

لذا كان توهم ابن كيسان أن حكم النفي يزول لزوال معنى النفي غير صحيح؛ لأنه لو قيل ما أبى زيد أكلا، معناه: إثبات للأكل، لذا لم يجز: أكلاً ما أبى زيد؛ لأن حكم النفي ثابت، وإنما اتفق أنه دخل على فعل معناه النفي، فصار المعنى بالآخرة إثباتا، ولولا أن معنى النفي حاصل لم يرجع الإثبات الذي دخل عليه نفيا، فكيف يزول معنى النفي[٢].

وقد انطلق ركن الدين الحديثي في الحكم بالضعف على تقديم خبر (ما دام) على اسمها، وتقديم تقديم خبر ما أوله (ما) النافية من الأفعال النواسخ على اسمها من ثلاثة أمور :

أولها: مخالفة السماع وذلك باستقراء المادة المسموعة التي ثبت سماعها بالشواهد المنصوص عليها سابقا.

ثانيها: مخالفة القياس، وذلك بحمل (ما دام) على ليس في تقديم الخبر عليها.

ثالثها: القاعدة التوجيهية التي تنص على أن عروض تغير المعنى لا يغير له حكم اللفظ كما أوضحنا سابقا في دفع توهم ابن كيسان لذلك.

***

الشاهد (فهائمًا لن أبرحا) حيث تقدم خبر أبرح وهو (هائمًا) عليها، لأنها مسبوقة بـ (لن).

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١١٣/٧، والتصريح: ١/ ٦٠٩.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨٧- ٨٨.

٣ - دخول اللام على خبر (لكنّ):

استضعف ركن الدين الحديثي دخول اللام على خبر (لكنّ)، وذلك في معرض حديثه عن الحروف المشبهة بالفعل فقال: "أجاز الكوفيون وقوع اللام بعد (لكنّ) لأنها على بناء لا يوجد مثله في الأسماء والأفعال، فيجب أن يحكم عليها بالتركيب، وأصلها: (إن) زيدت عليها (لا) والكاف، وحذفت الهمزة منها، فيجوز أن تجامعها اللام.

أجيب: لم يوجد حرف مركب من ثلاثة أحرف، قالوا: لم تغيّر الجملة الخبرية كـ (إن) [١] ولقوله:

ولكنّني من حبِّها لعميدُ [٢].

ومنعه البصريون[٣]، وقالوا: علة دخول اللام بعد (إنّ) ليست بقاء معنى الجملة الخبرية فحسب، بل هو مع أنها للتوكيد مثل (إنّ)، وأيضًا (لكنّ) من حيث افتقارها إلى جملة سابقة، لأنها تتوسط بين كلامين متغايريْن أشبهت (أنّ) المفتوحة في الاحتياج إلى مقدّم عليها؛ وما بعد اللام لا يحتاج إلى شيء سابق، فهي تنافيها، إذ الجمع بينهما مقتضٍ لكلام سابق وغير مقتضٍ له.

وأما البيت فشاذ وضعيف، إذ لا يعرف قائله، ولا تتمته، ولوْ صحّ لوجّه بأن أصله: (ولكن إنّني)، لتكون اللام داخلة في خبر (إنّ) ثمّ خففت بنقل الهمزة إلى النون، ثم حذفها، ثم حذف النون الأولى... "[٤] اهـ.

الدراسة والتحليل:

يعلم من كلام الحديثي أمران:

أولهما: خلاف الكوفيين والبصريين في دخول اللام على خبر (لكنّ) على أن الكوفيين احتجوا بأمرين:

أحدهما: قول الشاعر:

ولكنّني من حبها لعميد

والآخر: أن اللام لا تغير معنى الخبر؛ إذ الأصل أنه لا تجيء لام الابتداء إلا بعد (إنّ)، ولكن الكوفيين ألحقوا بها (لكنّ).

ومن المعلوم أن اللام الداخلة في الخبر أصلها أن تقع قبل (إنّ)؛ إذ إنّ لام الابتداء لها صدر

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٦٥، واللباب للعكبري: ١/٢١٧- ٢١٨ وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٣٢/٤.

(٢) من الطويل، لم أقف على قائله، والمذكور عجز بيت وصدره.

يَلُومنني في حبِّ ليلى عَواذِلي

وهو في سر صناعة الإعراب: ٣٨٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٣٢/٤، وجواهر الأدب: ص٨٧.

(٣) انظر الإنصاف: ٢٠٩/١ وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٢/٨، وشرح لباب الإعراب للزوزني: ٥٩٩/٢.

(٤) الكتاب الركني تحـ (الحازمي) ص: ٨٧٤- ٨٧٦.

الكلام نحو: لزيد قائم، ولكنها أخّرت كراهة الجمع بين حرفين بمعنى واحد وهو التوكيد(١).

وهذه اللام لا تدخل على باقي أخوات (إنّ) من (كأنّ) و(لعلّ) و(لكنّ)، فلا يقال: كأنَّ زيدًا لقائم، ولا لعلّ بكرًا لقادم، ولا لكنّ خالدً لكريم؛ لأن هذه الحروف قد غيّرت معنى الابتداء ونقلته إلى: التشبيه والترجي، والاستدراك، وهذه اللام لام الابتداء، فلا تدخل إلا عليه، أو ما كان في معناه (٢).

وما قاله الكوفيون بأنّ (لكنّ) مركبة، وأصلها: (إنْ) زيدت عليها (لا) والكاف... الخ، غير صحيح، لأنه لا يوجد دليل على هذا التركيب(٣).

وثانيهما: إجازة الكوفيين دخول اللام بعد (لكنّ) بالقياس اعتبارًا ببقاء معنى الابتداء معها، كما بقي مع (إنّ) بالسماع، وهو احتجاجهم:

ولكنّـني من حبّها لَعَميـدُ

فقد أجاد الحديثي الرد على ذلك باعتبار أن اللام لم تدخل بعد (إنّ) لبقاء معنى الابتداء فحسب، بل لأنها مثلها في التوكيد، و(لكنّ) بخلاف ذلك... الخ.

وهذا الرد هو ردّ النحويين(٤).

وأيضًا تخريج الحديثي هو تخريج النحويين(٥) على قوله:

ولكنّـني من حبّها لعميـدُ

يضاف إلى ذلك حمل اللام في (لعميد) على أنها زائدة (٦)، كما زيدت مع خبر المبتدأ مجردًا عن (أن) في (العجوز) نحو قول الراجز:

أمُّ الـحُليسِ لعجُوزٌ شهربهْ ∴ ترضى من اللَّحم بعظْمِ الرقَبـه (٧)

وكما زيدت في خبر (أمسى) شذوذًا نحو قولهَ:

مرّوا عُجالى فقالوا: كيف سيدكُم ∴ فقالَ من سألُوا: أمسى لمجهودا (٨).

والصواب ما ذهب إليه الحديثي من أن دخول اللام في خبر (لكنّ) شاذ وضعيف؛ لأن الكلام

---

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٧٨٤.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٥٣٢/٤ وشرح ابن عقيل على الألفية: ٣٦٣/١.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٥٣٢.

(٤) ينظر اللباب للعكبري: ١/ ٢١٧ وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٥٣٢ وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٩ والتذييل والتكميل: ١١٦/٥ والمقاصد الشافية :٢/ ٣٤٦.

(٥) انظر تمهيد القواعد: ٣/ ١٣٥١، وتعليق الفرائد: ٤/ ٥٢.

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٩ وتمهيد القواعد: ٣/ ١٣٥١ وتعليق الفرائد: ٥٢/٤.

(٧) في ملحقات ديوان رؤبة ص١٧٠، وهو في رصف المباني ص٢٣٦، وتمهيد القواعد: ١٣٥١/٣، وشرح ابن عقيل: ٣٦٣/١. **اللغة:** أم الحليس: كنية امرأة – شهربة: عجوز.

(٨) من البسيط لم أقف على قائله وهو في الخصائص: ٣١٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٣٢/٤ وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٠.

مع (لكنّ) – كما ذكرنا – يفتقر إلى كلام قبله، فأشبهت (أن) المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها، واللام تقطع عن كل سابق، حتى إنها تعلق الأفعال القوية[١].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الحديثي يتجه وجهة جمهور النحويين في الحكم على دخول اللام في خبر (لكنّ) بأنه شاذ وضعيف.

وقد انطلق الحديثي من الحكم بالضعف على زيادة اللام في خبر (لكنّ) في قول الشاعر:

ولكنّني من حُبِّها لعميدُ

من أمرين:

أحدهما: أن الشاذ لا يقاس عليه؛ لأنه غير مؤصل في بابه، فلا يصلح أن يكون أصلاً لغيره [٢].

والآخر: أن البيت مجهول القائل؛ فلا يجوز الاحتجاج به خوفا أن يكون القائل من المولدين، أو مما لا يوثق بفصاحته [٣].

* * *

(١) انظر التذييل والتكميل: ٥/ ١١٦.
(٢) انظر القواعد الكلية ص: ١٠٨.
(٣) انظر الإنصاف: ١/ ١٧٣.

ثانيًا: ما نص فيه على القياس وقد جاء في مسألتين:

المسألة الأولى: الجزم بـ (إذا) الشرطية.

استضعف ركن الدين الحديثي الجزم بـ (إذا) الشرطية، وذلك في معرض حديثه عن جزم الفعل المضارع فقال:" والجزم بـ (إذا) ضعيف ألحقت بها (ما) أو لم تلحق[١]" أهـ.

الدراسة والتحليل:

النحويون مختلفون في الجزم بـ (إذا) على عدة مذاهب[٢]:

أولها: ذهب جمهور النحويين إلى أنه لا يجزم بها إلا في ضرورة الشعر.

قال سيبويه في هذا باب الجزاء: " وقد جازَوْا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ (إنْ)؛ حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لابد لها من جواب، وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قصُرتْ أسيافُنا كان وصْلُها ∴ خُطانا إلى أعدائنا فنضارب[٣]

ثم ذكر عدة أبيات وقال: فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ " [٤].

وتابعهم في ذلك كثير من النحويين من هؤلاء: الجرجاني[٥] وابن معط[٦] وابن مالك[٧] والزنجاني[٨] والشاطبي[٩] وغيرهم [١٠].

وقد عللوا لذلك بأن (إذا) موضوعة لزمن معين واجب الوقوع، والشرط المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع [١١].

---

(١) الكتاب الركني تحـ (الحازمي) ص: ٣٤٥.

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ١١٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/٤٦- ٤٧، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي: ١/٣٢٦، والمقاصد الشافية: ٦/١١٠.

(٣) من الطويل وهو في ديوانه ص٢٧٦ والمقتضب: ٢/ ٥٥، وشرح الجمل لابن خروف: ٢/ ٨٨٧ وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٩٧.

الشاهد: (فنضارب) حيث جاء مجزوما بالعطف على موضع (كان) وهو جواب الشرط.

(٤) الكتاب: ٣/ ٦١- ٦٢.

(٥) انظر المقتصد: ٢/ ١١٧.

(٦) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة: ١/ ٣٢٦.

(٧) انظر شرح التسهيل: ٣/ ٨١- ٨٢.

(٨) انظر الكافي في شرح الهادي : ٣/ ١٧٠٢- ١٧٠٣.

(٩) انظر المقاصد الشافية: ٦/ ١١٠.

(١٠) انظر الفواكه الجنية ص ٢٢١.

(١١) انظر شرح ألفية ابن معط: ١/ ٣٢٦.

إضافة إلى أن حالها ينافي الجزم؛ إذ إنها تضاف إلى ما بعدها فتخصص بالإضافة، فلو جزمت لكانت مبهمة [١].

ثانيها: ذهب الكوفيون إلى جواز الجزم بها مطلقا [٢].

وإلى هذا ذهب ابن الحاجب وعدّها لغة قليلة، وعبارته في ذلك: "واللغة الفصيحة ترك الجزم بـ (إذا) فيقال: إذا تكرمني أكرمك، واللغة القليلة: الجزم، ولا فرق بين أن تدخل عليها (ما) أو لا تدخل "[٣].

وتابعهم في ذلك ابن الصائغ [٤].

وقد استشهدوا بقول الشاعر:

استغنِ ما أغناك ربُّك بالغِنى ∴ وإذا تصبْك خصاصةٌ فتجمّلِ[٥]

وقول الآخر:

وإذا تصبْــك خصاصةٌ فارجُ الغنى ∴ وإلى الذي يُعطي الرغائبَ فارْغَبِ[٦]

وقول الآخر:

وإذا نطاوعْ أمرَ سادتِنا ∴ لا يَثْنِنا بخلٌ ولا جبنٌ[٧]

ثالثها: ذهب فريق من النحويين إلى جواز الجزم بـ (إذا) إذا لحقتها (ما) فإذا لم تلحقها فلا جزم ومن هؤلاء: الصيمري، إذ عدّ (إذا ما) من أدوات الجزم ضمن الأدوات التي تجزم فعلين، وعبارته في ذلك: "ولا يجازي بحيث وإذ، وإذا بغير (ما) لأنها ظروف تضاف إلى الجمل، فجعلت (ما) ملازمة لها، لتمنعها من حكم الإضافة، وتنقلها إلى باب الجزاء؛ لأن الإضافة توضحها، والمجازاة بابها الإبهام كقولك: حيثما تكنْ أكن، وإذا ما تقمْ أقمْ، وإذا ما تكرمْني أكرمْك.. "[٨].

وقد استشهدوا لذلك بقول الفرزدق:

---

(١) انظر الكافي في شرح الهادي: ٣/ ١٧٠٢.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٥٨، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٠٢.

(٣) أمالي ابن الحاجب: ١/ ١٨٥.

(٤) انظر اللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٨٨٠.

(٥) من الكامل لعبد بن قيس بن خفاف البرجمي، وقيل لغيره، وهو في معاني الفراء: ٣/ ١٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢١١، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ١/ ٣٩٤.
الشاهد: (إذا تصبك.. فتجمل) حيث جاءت (إذا) جازمة لفعلين.

(٦) من الطويل، قاله النمر بن تولب، وهو في ديوانه ص: ٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك:٢/٢١٢، والجنى الداني ص٣٦٧ والمساعد: ١/ ٥٠٦، والفواكه الجنية ص٢٢١.
اللغة: الخصاصة: الفقر. الرغائب: جمع رغيبة وهي العطاء الكثير.
الشاهد: (وإذا تصبك.. فارج) والكلام فيه كسابقه.

(٧) من الكامل لم أقف على قائله وهو في معاني الفراء: ٣/ ١٥٨ وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٨٢ وتمهيد القواعد: ٩/ ٤٣٦٠.
الشاهد: (وإذا نطاوع لا يثننا) والكلام فيه كسابقيه.

(٨) التبصرة والتذكرة: ١/ ٤٠٨.

فقام أبو ليْـلَى إليه ابنُ ظالـمٍ ∴ وكان إذا ما يسلُلِ السيّفَ يَضْرِبِ[1]

وقول العباس بن مرداس:

إذا ما أتيت على الرسولِ فقلْ له ∴ حقا عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ[2]

والصواب من هذه الأقوال هو الأول الذي يرى أن الجزم بها ضرورة شعرية، **وذلك لأمرين:**

أحدهما: المنافاة بين (إذا) و(إنْ) الشرطية من حيث الدلالة، وذلك أن كلمات الشرط تجزم لتضمنها معنى (إن) التي هي موضوعة للإبهام والشك وكلمة (إذا) موضوعة للتحقيق فهما متنافيان [3].

والآخر: أن (إذا ما) جاءت ولم تجزم مما يدل على عدم الجزم بها[4].

أنشد سيبويه لكعب بن زهير:

وإذا ما تشاءُ تبعثُ منها ∴ مغربَ الشمسِ ناشطا مذعُورا[5]

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الحديثي يتجه وجهة جمهور النحويين الذي يرى أن الجزم بـ (إذا) ضرورة وهو ما رجحناه وعللنا له، وقد اتضح موقف الحديثي بقوله: "والجزم بـ(إذا) ضعيف...".

ولعله انطلق في الحكم بالضعف على عمل (إذا) الجزم سواء لحقتها (ما) أو لم تلحقها بالقياس على (إن) الشرطية، وهذا قياس فاسد؛ لأن (إذا) موضوعة للتحقيق و(إنْ) موضوعة للإبهام والشك فيحصل منافاة بينهما في الدلالة كما أوضحنا سابقًا.

إضافة إلى أنَّ ما قام مقام الشيء لا يأخذ حكمه من كل وجه، وذلك لأن ما يقوم مقام الشيء لو أعطي حكم ذلك الشيء من كل وجه لكان إياه وهذا فاسد [6].

* * *

(١) من الطويل وهو في ديوانه: ١/ ٢٤ والتبصرة والتذكرة: ١/ ٤٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٤/٨ والكافي في شرح الهادي: ٣/ ١٧٠٧.
اللغة: سل السيف: سحبه من غمده.
الشاهد: (إذا ما يسلل السيف يضرب) حيث جاء الفعلان مجزومين بـ (إذا ما).

(٢) من الكامل وهو في ديوانه ص: ٨٨، و الكتاب: ١/ ٤٢٢ والمقتضب: ٢/ ٤٧، والخصائص: ١/ ١٣١.
اللغة: اطمأن: سكن.
الشاهد: (إذا ما أتيت... فقل) حيث أعملت (إذا ما) الجزم، فالفعلان في محل جزم.

(٣) الفواكه الجنية ص: ٢٢١.

(٤) انظر الكافي في شرح الهادي: ١٧٠٢/٣.

(٥) من الخفيف وهو في ديوانه ص: ١٢٧، والكتاب: ٤٣٤/١، والمقتضب: ٥٧/٢، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٤٠٩.
المعنى: يصف ناقته بالنشاط والسرعة التي تشبه ثورًا مذعورًا.
الشاهد: (وإذا ما تشاء تبعث) حيث جاء فعل الشرط والجواب مرفوعين مما يدل على عدم الجزم بـ (إذا ما).

(٦) انظر المقاصد الشافية: ٥/ ٤٩٦.

المسألة الثانية: حقيقة التعريف في (جُمَع):

استضعف الحديثي ما ذهب إليه ابن مالك من أن (جُمع) معرّف بنية الإضافة المقدرة فيه فقال: "قال المالكي: تعريفه من جهة أنه في نية الإضافة؛ فإن أصل (جُمع): جميعهن فحذف الضمير للعلم، فصار من حيث كونه معرفة من غير آلة كأنه علم فمنع الصرف، وليس علما؛ لأنه إما شخصيّ كـ(زيد) وجنسي كـ (أسامة)[1].

و(جمع) لم يختص بشخص ولا جنس[2]، وهو ضعيف جدًّا، ولأنّ المانع العلم لا ما أشبهه؛ ولم لا يكون تعريفا شخصيا، وهو كونه علما لقوله: (يا جُمْعه) كـ (نزال) لـ(انزل)[3] " اهـ.

الدراسة والتحليل:

من المعلوم أنّ ألفاظ التوكيد كلها معارف منها ما أضيف إلى الضمير نحو: نفسه، وعينه، ومنها ما لم يضف، وتكون إضافته منوية مقدرة، ومن ذلك: جُمع وأجمع...

والحاصل من كلام الحديثي أمران:

أحدهما: أنه ذكر قولين في تعريف جُمَع، وبابه.

أولهما: أن ابن مالك ذهب إلى أنها معرفة بنية الإضافة المقدرة، وأن أصل (جُمع) جميعهن، وحذف الضمير للعلم... وإلى هذا ذهب سيبويه حيث قال: " وسألته – يعني الخليل– عن: (جُمعَ وكتع) فقال: هما معرفة بمنزلة (كُلُّهم)، وهما معدولتان عن جَمْع جَمْعاء، وجمعِ كَتْعاء، وهما منصرفان في النكرة "[4].

وقد أوضح السيرافي مراد سيبويه وبيّن أن (جُمَع) لا يستعمل إلا معرفة، وهو ممنوع من الصرف للعدل والتعريف فقال: " وأما جُمع فإنك تقول أكلت الرغيف أجمع، ووقفت على الأمر أجمع... وإن زدت في التوكيد وأتبعت قلت: رأيت الهنداتِ جمعَ كتعَ، وكان الأصل أن تقول: جُمعًا كُتَعا، لأن ما كان مذكره على أفعل ومؤنث على: فعلاء، فباب جمعه أن يكون على فُعْل كقولنا: أحمر وحمراء وحُمْر، وأشْهب وشَهباء وشُهْب غير أنهم عدلوا عن جمعا وكتعا إلى جُمع وكُتع؛ لأن هذا لا يستعمل إلا معرفة، وباب أحمر وحمراء يستعمل معرفة ونكرة.. فشبهوه في جمعهم إياه على (فُعل) بباب الأفضل والفضلى والأطول والطُّولى وجمع المؤنث فيه: الفضل والطول، ولا يستعمل إلا بالألف واللام معرفة، فلما كان (جُمع) و(كُتع) معرفتين بغير الألف واللام صار كالفضل والطول واجتمع فيه علتان: العدل عن فعل الذي هو القياس في

---

(١) العلم الشخصي يختص بشخص من جنسه، والعلم الجنسي لا يختص بشخص من جنسه، بل لكل واحد من أشخاص جنسه فيه نصيب؛ إذ لا واحد أولى به من غيره. شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٥٢.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٧٤– ١٤٧٥ (بتصرف).

(٣) الكتاب الركني، تحـ : (يوسف حسن عمرو) ص: ١٠٦.

(٤) الكتاب: ٣/ ٢٢٤.

جمع جمعاء وكتعاء، والثانية التعريف " [١].

على حين عزي إلى سيبويه أن تعريفها بتقدير الإضافة [٢].

وتابعه في ذلك النيلي[٣]وابن جمعة الموصلي[٤]ونجم الدين القمولي[٥].

وهذا الرأي هو ما اختاره السهيلي[٦].

والعلة في عدم التلفظ بالمضاف إليه مع جُمَع وأَجْمَع وأخواتهما والتلفظ به مع كل، ونفس وعين هو أن جُمَع وأَجْمع وأَكْتع لا تكون إلا تابعا فعلم معنى الإضافة فيه بخلاف كلّ ونَفْس وعَين فإنها تكون تابعة وغير تابعة، فلم يكن بد من إظهار ما تضيفها إليه [٧].

ثانيهما: أن (جُمَع) وما شابهها معرف بالعلمية، وإلى هذا الرأي ذهب ابن الخباز حيث أشار إلى ذلك بعد أن دلَّل على علمية (أجمع) فقال: "وكذلك القول في تعريف أجمعين وجمعاء، وجُمع" [٨].

وذهب إلى ذلك أيضًا: الزنجاني[٩] وقوم من المحققين [١٠].

وهذا الرأي هو ما اختاره أبو حيان فقال: " وهذا هو الصحيح لأنه امتنع الصرف، وليس بصفة، وما امتنع الصرف وليس بصفة ولا مشبه صفة وهو معرفة، فالمانع فيه هو تعريف العلمية "[١١].

وبالرجوع إلى كلام ركن الدين الحديثي نجد أنه ذكر أن ابن مالك يذهب إلى أن (جُمع) و(كُتع).. وما شابههما يكون التعريف فيها من غير آلة يشبه العلم، وهذا يعني أن تعريف (جُمع) شبيه بتعريف العلمية من حيث لم تكن له أداة من أدوات التعريف يتعرف بها في اللفظ فليست أعلاما محققة[١٢].

ولعل وجه الشبه بين منوي الإضافة والعلم، أنهما معا معرفة بغير معرّف لفظي نحو (أل) مثلا [١٣].

وأما اعتبار شبه العلمية مانعا من الصرف كأنها علم على نية الإضافة المقدرة كما عدّها ابن مالك

---

(١) شرح الكتاب: ٣/٤٩٠ وينظر أيضًا ما ينصرف وما لا ينصرف ص: ١٦.
(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١/ ٣٣٩ وشرح الأشموني: ٣/ ١١٣، ط التوفيقية.
(٣) انظر الصفوة الصفية: ١/ ق٢ /٧٢٨.
(٤) انظر شرح ألفية ابن معط: ١/ ٤٦٠.
(٥) انظر شرح الكافية من أول الكتاب إلى أول المنصوبات ص: ١٨٠.
(٦) انظر نتائج الفكر ص١٦٩، والتذييل: ١٢/ ١٩٠.
(٧) انظر التذييل: ١١/ ١٩١.
(٨) توجيه اللمع ص: ٢٦٩.
(٩) انظر الكافي في شرح الهادي للزنجاني: ٢/ ١١٨٤، ٣/ ١٣٥٥ – ١٣٥٦.
(١٠) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٤٦.
(١١) التذييل والتكميل: ١٢/ ١٩١.
(١٢) انظر المصدر السابق.
(١٣) انظر الهمع: ١ / ١٠٥ والتوابع في النحو العربي د: يسري زعير ص: ٤٧٠.

فهو ضيعف؛ لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف، ولأنه لا يتبين في الإضافة [١].

لذا نرى أنَّ ما ذهب إليه ركن الدين الحديثي من أن (جُمَع) علم شخصي معدول عن (جمعه).. له وجاهته وذلك قياسًا على (نزال) المعدول عن المنازلة [٢].

وعليه يكون المانع من الصرف العلمية والعدل.

وقد انطلق ركن الدين الحديثي في الحكم بالضعف على كلام ابن مالك من أنَّ (جمع) ممنوع من الصرف لشبه العلمية، وعدّ الصواب المنع من الصرف للعلمية قياسًا بالحمل على (نزال) المعدول عن المنازلة، فجاءت (جُمَع) معدولة عن (جمعه) وهو الصواب.

***

(١) انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ١٢٠.
(٢) انظر المرتجل في شرح الجمل ص: ٩٨ وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٤٦.

المبحث الثاني وفيـه:

دراسة الضعيف من حيث الأدلة غير الغالبة

ويقصد بها: الأدلة الفرعية والقواعد التوجيهية، وقد ذكرها السيوطي تحت عنوان أدلة شتى(١).

وهذه الأدلة كثيرة منها: الاستدلال بعدم النظير، والاستدلال بالأولى، والاستقراء، وقواعد التوجيه(٢).

والاستدلال بعدم النظير هو كثير في كلام العرب، ويكون دليلاً على النفي لا على الإثبات(٣).

ومعنى هذا أن الاستدلال بعدم النظير يقتضي عدم الدليل، فإذا لم يكن على الحكم دليل فقد يحتج النحاة لإبطاله بعدم النظير، إذ لم يوجد للمحكوم عليه نظير(٤).

والاستدلال بالأولى عرفه أبو البركات الأنباري بأن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة (٥).

أما القواعد التوجيهية فهي عبارة عن تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة؛ ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية عند استنباط الأحكام (٦).

ومعنى ذلك: أنها قواعد عامة للتوجيه تشمل أكثر من أصل نحوي، وهذه الأصول لا تنتمي لباب واحد من أبواب النحو، وإنما هي ضوابط عامة تشمل: الأبواب والجزئيات وتنم عن فهم واعٍ ودقيق لكلام العرب (٧).

***

(١) الاقتراح ص: ٣٥٩ وما بعدها.
(٢) انظر لمع الأدلة ص: ١٢٧.
(٣) أصول النحو دراسة في فكر الانباري ص: ٤٢٢.
(٤) المصدر السابق: ٤٢٣.
(٥) انظر لمع الأدلة ص: ١٣١.
(٦) انظر الأصول تمام حسان ص ١٨٩- ١٩٠.
(٧) أصول النحو عند ابن مالك د: خالد شعبان ص: ٢٩٣.

الأول: الاستدلال بعدم النظير وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حقيقة الضمير المنفصل المنصوب: (إياك):

استضعف الحديثي ما ذهب إليه الكوفيون، وذلك في معرض حديثه عن الضمير المنفصل المنصوب فقال: " حرف الخطاب غير لازم مع (ذا) ولازم مع (إيّا)، فلا يلزم من عدم مراعاة المطابقة ثمّة عدمها هنا، و(إيّا الشّوابِّ) من الشواذ فلا يثبت به أصل.

وقال الزجاج: (إيا) اسم ظاهر أضيف إلى الكاف.

وقال الكوفيون: (إيا) دعامة، والكاف وأخواته هي المضمرات في أكرمني، أكرمتك، أكرمته، فلما أريد فصلها عن العامل لغرض ما، ولم يقم شيء منها بنفسه لضعفه دُعِّم بـ (إيا) وجعل وصلة، وهو ضعيف؛ لأنه لا يمكن إجراؤه في (نحن)، ولأنه يخلو (إيا) عن المعنى بالكلية، ولا نظير له" [(١)] اهـ .

الدراسة والتحليل:

يعلم من كلام الحديثي السابق ضعف ما ذهب إليه الكوفيون، والحقيقة أن النحويين مختلفون في حقيقة (إياك) على **عدة مذاهب منها:**

أولها: ذهب سيبويه إلى أن (إيا) ضمير والملحق به حروف تدل على التكلم والخطاب والغيبة، أي أنها لا موضع لها من الإعراب، يشير إلى ذلك قول سيبويه: "اعلم أنّ علامة المضمرين المنصوبين: (إيا) "[(٢)].

ونسب ابن مالك هذا القول إلى الأخفش أيضًا [(٣)].

ثانيها: ذهب الزجاج والسيرافي إلى أنّ (إيّا) اسم ظاهر، والضمير هو اللواحق أضيف (إيّا) إليها، وأنها في محل جر بالإضافة [(٤)].

ثالثها: ذهب الخليل والأخفش والمازني[(٥)] إلى أن (إيّا) ضمير مضاف إلى ما بعده لقولهم: (فإياه وإيا الشوابِ) فأضيف (إيا) إلى (الشواب) ووافقهم في هذا ابن مالك[(٦)].

رابعها: ذهب الفراء وابن كيسان إلى أن اللواحق هي الضمير، و(إيّا) عماد الضمير، أي: زيادة يعتمد عليها لواحقها ليتميز الضمير المنفصل من المتصل[(٧)].

خامسها: ذهب قوم من الكوفيين غير الفراء إلى أنّ (إياك) و(إياه) و(إياي) أسماء بكمالها [(٨)].

---

(١) الكتاب الركني تحـ (الشّلاحي) ص: ١٩.
(٢) الكتاب : ٢/ ٣٥٥.
(٣) انظر المحصول في شرح الفصول: ٢/ ٨٢٠.
(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٤٤، وشرح العصام على كافية ابن الحاجب ص: ٣٩٨، والتصريح: ١/ ٣٢٦.
(٥) انظر سر صناعة الإعراب: ٣١٣/١، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٠٥، وارتشاف الضرب: ٩٣٠/٢.
(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٤٤.
(٧) انظر التذييل والتكميل: ٢/ ٢٠٦ والمقاصد الشافية:١/ ٢٨٧.
(٨) انظر ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٣٠.

وبعد عرض هذه الأقوال يمكن مناقشتها، واختيار الراجح منها.

أولاً: ما ذهب إليه الزجاج والسيرافي معترض عليه، وعُدّ فاسدًا؛ لأن (إياه) ليس باسم مظهر، بدليل الاقتصار على ضرب واحد من الإعراب، كما اقتصروا بـ (أنا) و(أنت) ونحوهما على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع(١).

ثانيًا: أن ما ذهب إليه الخليل والأخفش والمازني بأن (إيّا) ضمير مضاف لما بعده فهو ضعيف لأن الضمائر لا تضاف (٢).

ثالثًا: أن القول بأن (إياك) و(إياه) و(إياي) أسماء بكمالها فهو ضعيف؛ إذ ليس في الأسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافا، وهاءًا وياءً (٣).

رابعًا: أن ما ذهب إليه الفراء بأن اللواحق هي الضمير، و(إيّا) دعامة.. فهو ما استضعفه الحديثي بقوله: "وهو ضعيف..".

خامسًا: ما ذهب إليه سيبويه ونسب إلى الأخفش من أن (إيا) ضمير والألفاظ التي تلحقها من الهاء والكاف والياء حروف دوال على أحوال المرجوع إليه هو الصواب، وذلك لأن (إيّا) وضعت مشتركة بين ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وعند الاحتجاج إليها أردفت بحروف تدل على المعنى، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث (٤).

وهو ما اختاره ابن إياز بقوله: "والقول المنصور فيها – أي في الأقوال المذكورة – قول الأخفش، وهو أن (إيّا) الضمير وما بعده حروف تدل على اختلاف أحوال المضمرين في التكلم والخطاب والغيبة والتثنية، والجمع والتذكير، والتأنيث، ودليله أنه لزم النصب، والظاهر أن اللازم النصب إما مصدر، وإما ظرف، والاستقراء يحقق الحصر، وليس بواحد منها، فكان مضمراً. وأما حرفية اللواحق فإنها لو كانت اسمًا لكان لها إعراب، وذلك متعذر" (٥).

وبهذا يتبين لنا أن الحديثي يتجه وجهة سيبويه والأخفش في أن (إيا) مضمر والملحق به حروف تدل على التكلم والخطاب والغيبة وذلك من خلال الحكم على جر (الشوابّ) بالشاذ، ومن خلال الحكم بالضعف على ما ذهب إليه الكوفيون، وأيضًا عدم نصرته مذهب الزجاج.

وقد انطلق ركن الدين الحديثي في الحكم بالضعف على ما ذهب إليه الكوفيون في حقيقة الضمير (إياك) من أن (إيا) دعامة والكاف وأخواته هي المضمرات بعدم النظير، إذ لا يمكن إجراؤه في (نحن)، ولأنه يخلو (إيّا) عن المعنى بالكلية.

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب: ١/ ٣١٦.
(٢) انظر شرح اللباب للزوزني: ١/ ٢٠٣.
(٣) انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٤٢٥، وشرح اللباب للزوزني: ٢٠٣/١.
(٤) انظر التصريح: ١/ ٣٢٦.
(٥) المحصول: ١/ ٨٢٠.

المسألة الثانية: إعراب (مُناخَة) حالاً:

استضعف الحديثي إعراب مناخة حالاً في قول ذي الرمة:

حراجيجُ ما تنفك إلا مُناخةً ∴ على الخَسْف أو نرمي بها بلدًا قَفْرا[(١)]

فقال: "وفي القول بأن (مناخة) حال أيضًا ضعف؛ لأنه يلزم تقدم الحال على عاملها المعنوي، لأن عاملها الظرف المتأخر منهما وهو (على الخسف) فيكون مثل قولك: زيد قائمًا في الدار، ويقدر المستثنى منه بعد المستثنى المفرغ، لأن (مُناخة) مستثناة من الأحوال للضمير المستتر، في (على الخسف) المتأخر ولم يوجد نظيره، والاستثناء المفرغ من المثبت الذي هو قليل جدًا.

وقال المازني: إلا زائدة [(٢)]، وقيل: (إلا) واقعة في غير موقعها، والمراد: ما تنفك مناخة إلا على خسف كقوله تعالى: ﴿**إِن نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا**﴾[(٣)]؛ إذ تقديره: إن نحنُ إلا نظنُّ ظنا، و(إلا) لا تفيدُ؛ لأنه لا يظن إلا الظن[(٤)]" [(٥)] اهـ.

الدراسة والتحليـــل:

يعلم من كلام الحديثي السابق أنه يستضعف إعراب (مناخة) حالاً؛ إذ بإعرابها هذا تتقدم على عاملها المعنوي، وهو الجار والمجرور أي: (على الخسف)، كما في مثل: زيد قائمًا في الدار.

وفي تقدم الحال على عاملها المجرور أو الظرف خلاف بين النحويين على عدة أقوال[(٦)]:

أولها: ذهب الفراء[(٧)] والأخفش إلى جواز ذلك بشرط أن تتوسط الحال بين المبتدأ المخبر عنه، والخبر المخبر به [(٨)]، واحتجا بالسماع الوارد عن العرب نثرًا وشعرًا.

فمن النثـر:

قراءة نصب (مطويات) في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ إذ توسطت الحال بين

---

(١) من الطويل وهو في ديوانه: ١٤١٩/٣ وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٧٣ وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٥٩/٥ وتمهيد القواعد: ٣/ ١١٤٤.
اللغة: الحراجيج جمع حرجوج: الناقة الطويلة. والخسف: الجور والحمل على المكروه. إناختها على الخسف: حبسها على غير علف.

(٢) انظر التبيين للعكبري ص: ٣٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٥٩/٤، وتخليص الشواهد لابن هشام ص٢٧٠.

(٣) سورة الجاثية من الآية ٣٢.

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٣٥٩.

(٥) الكتاب الركني تحـ: (الشّلاحي) ص: ٥٥٤– ٥٥٥.

(٦) ينظر في هذه المسألة شرح الجمل لابن خروف: ١/ ٣٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٦/٢ واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٨١، والتذييل والتكميل: ١١٧/٩ وما بعدها، والمقاصد الشافية: ٣/ ٤٧٧– ٤٧٨– والتصريح: ٢/ ٦٥٤– ٦٥٧ والأشموني: ٢/ ٢٧٠ وما بعدها (التوفيقية) وأبو العباس بن الحاج حياته وآراؤه ص: ٢١٩ وما بعدها.

(٧) انظر معاني القرآن: ١/ ٣٥٨ – ٢/ ٤٢٥.

(٨) انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٤ والتصريح: ٢/ ٦٥٥.

المخبر عنه وهو (السماوات) والمخبر به وهو (بيمينه)؛ إذ الأصل: والسماوات بيمينه مطويات، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور[١].

– وقراءة نصب (خالصة) في قوله تعالى: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾[٢]، إذ الأصل: ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصة، وصاحب الحال: الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار [٣].

ومن الشعر: قول النابغة الذبياني:

رَهطُ ابن كوزٍ محقبي أدراعِهم ∴ فيهم ورهطُ ربيعةَ ابن حُذارِ[٤]

حيث جاءت (محقبي أدراعِهم) حالاً من الضمير المجرور في قوله: (فيهم).

ثانيها: ذهب الجمهور إلى المنع مطلقا، واحتجوا بأمور منها [٥]:

– أن المجرور – في معناه: الظرف – ليس من العوامل القوية، فلم يقو أن يتصرف في معموله تصرفها.

– أن الظروف المضمنة استقرارًا بمنزلة الحروف في عدم التصرف، فكما لا يجوز تقديم الحال على العامل الحرفي، كذا لا يجوز تقديمها على العامل الظرفي[٦].

– العامل المعنوي لا يقوى على التصرف في معموله بتقديمه عليه، كما قد يقوى على تقديم الظرف؛ إذ المشبه لا يقوى قوة ما شبه به [٧].

وقد تأولوا ما ذهب إليه الفراء والأخفش، فخرجوا نصب (مطويات) على أنها حال من (السماوات) و(السماوات) هي العاملة في الحال بنفسها لما فيها من معنى الفعل وهو (السماوات) لا المجرور الذي هو في موضع الخبر[٨].

---

(١) سورة الزمر من الآية ٦٧، وقراءة النصب هي قراءة عيسى بن عمر، ونسبت أيضًا إلى الجحدري. انظر مختصر في شواذ القرآن ص١٣٢، والدر المصون: ٦/ ٢٤.

(٢) سورة الأنعام من الآية ١٣٩، وقراءة نصب (خالصة) هي قراءة السبعة غير نافع. انظر السبعة في القراءات ص: ٢٨٠ والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤٦١.

(٣) انظر التصريح ٢/ ٦٥٤.

(٤) من الكامل وهو في ديوانه: ص٥٥ وشرح الألفية لابن الناظم: ص: ٣٢٩، والتذييل والتكميل: ١١٨/٩ والمقاصد الشافية: ٣/ ٤٧٨، والمقاصد النحوية: ٣/ ١١٣٦.

اللغة: رهط الرجل: قومه وقبيلته. ابن كوز: اسم رجل من بني ضبة، محقبي أدراعهم: من أحقب زاده: جعله خلفه. أدراعهم: جمعه درع: الحديدة – ابن حذار: اسم رجل من بني أسد.

(٥) انظر المقاصد الشافية: ٣/ ٤٧٧.

(٦) انظر اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٨٠– ٣٨١.

(٧) انظر الشافية: ٣/ ٤٧٧.

(٨) انظر التذييل والتكميل : ٩ / ١٢١.

- أو أنها منصوبة على إضمار فعل، والعامل (السماوات) بما فيها من معنى السمو[١]، و(بيمينه) خبر المبتدأ وهو: (السماوات) و(مطويات) معترضة بينها.
- وأن (خالصة) معمول للجار والمجرور قبلها معترضة بينهما على أنها حال من الضمير المستتر (في بطون) الواقعة صلة لـ (ما) [٢].

أما (محقبي أدراعهم) فمنصوب على المدح بإضمار فعل[٣].

المذهب الثالث: وهو جواز ذلك بشرط إن كانت الحال فيه من مضمر مرفوع نحو: أنت قائما في الدار، فإن (قائما) حال من الضمير المستكن في الحال الذي هو الجار والمجرور، ومرجعه (أنت) [٤].

ووجهة نظرهم أنه لما كان مرجع صاحب الحال مماثلا له، وكان متقدما كان كأنَّ صاحب الحال متقدم، فكأن العامل متقدم، بخلاف ما إذا لم يكن صاحب الحال ضميرًا [٥].

ومن الجدير بالذكر أنه قد اضطرب كلام ابن مالك في ذلك حيث حكم بندور توسيط الحال بين المبتدأ وخبره الجار والمجرور فقال في الألفية:

..... وندر ∴ نحو سعيدٌ مستقرًا في هجره[٦]

على حين ذكر في التسهيل جواز ذلك إذ يقول: " فإن كان الجامد ظرفًا أو حرف جر مسبوقًا بمخبر عنه جاز على الأصح توسيط الحال بقوة، إن كان ظرفًا أو حرف جر "[٧].

وقد لاحظ هذا الاضطراب في كلام ابن مالك ابن الوردي إذ يقول: "وهذا عجيب من الشيخ مع جلالة قدره، فإنه قطع في الألفية بندوره نحو: (سعيد مستقرا في هجر) وقطع في غيرها بجوازه " [٨].

والصواب من هذه الآراء هو ما ذهب إليه الفراء والأخفش؛ لثبوت السماع بذلك، إضافة إلى البعد عن التكلف في تخريج الشواهد الذي لجأ إليه غير الفراء والأخفش.

ويتبين لنا من خلال نص الحديثي أنه يتجه وجهة جمهور النحويين في الحكم على إعراب (مناخة) حالا بالضعف بأنه لم يوجد نظيره... وقد علل لذلك بما يأتي[٩]:

- أنه يقدر المستثنى منه بعد المستثنى المفرغ، وهذا يعني أن المستثنى يكون مقدما - وهذا لم

---

(١) انظر المقاصد الشافية: ٤٧٧/٣، وينظر أيضًا التوجيهات النحوية والصرفية لقراءة الجحدري ص: ١٨١- ١٨٢.
(٢) انظر التصريح: ٢/ ٦٥٦.
(٣) انظر التذييل: ٩/ ١٢١.
(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٤٦، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٣ (التوفيقية).
(٥) انظر حاشية الصبان: (٢/ ٢٧٠) (التوفيقية).
(٦) انظر التصريح: ٢/ ٦٥٥.
(٧) التسهيل ص: ١١١.
(٨) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ١/ ٣٣٤.
(٩) ينظر أيضًا مع كلام الحديثي الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨٤.

يوجد له نظير، ولم يعهد في الاستثناء المفرغ.

- أن الاستثناء المفرغ من المثبت قليل جدًّا وإنما يأتي في النفي.

أما قول المازني إن (إلا) في البيت المذكور زائدة. فهو أيضًا تخريج ابن جني. وهو ضعيف؛ لأن (إلا) لم يثبت أكثر النحويين زيادتها [١].

- **وأما قوله:** إن (إلا) واقعة في غير موقعها... الخ، فالمراد أن النية بها على التأخير. وهو في ذلك مسبوق بابن يعيش [٢].

وفي البيت تخريج بعيد عن التكلف وهو:

- أن (تنفك) تامة وهو مطاوع فكّه إذا خلص، و(مناخة) حال، والمعنى عليه: ما تتخلص من السير أو تنفصل إلا في حال إناختها على الخسف، وهو حبسها على غير علف، وهذا التخريج ذكره ابن الشجري[٣] وابن عصفور[٤].

وقد استصوب ابن مالك هذا الوجه وعدّه بأنه أصح الوجوه[٥].

وفي البيت تخريجات أخرى[٦] لا داعي للإطالة بذكرها؛ لأننا أوضحنا ما يتعلق بكلام الحديثي.

وقد انطلق ركن الدين الحديثي في الحكم بالضعف على إعراب (مُناخة) حالاً بعدم النظير، وذلك بتقديمها على عاملها الظرف المتأخر فيها وهو (على الخسف) وحينئذ يقدر المستثنى منه بعد المستثنى المفرغ... ولم يوجد له نظير، والاستدلال بعدم النظير حيث لا يوجد النظير من الأدلة التي اعتمدها النحاة في أصولهم.

وإنما يستدل بعدم النظير على النفي حيث لم يقم الدليل على الإثبات فإن قام لم يلتفت إليه؛ لأن إيجاد النظير بعدم قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه [٧].

* * *

(١) انظر الجنى الداني ص: ٥٢١، وتخليص الشواهد ص: ٢٧٠.
(٢) انظر شرح المفصل: ٤/ ٣٥٩.
(٣) انظر الأمالي: ٢/ ٢٧٣.
(٤) ينظر ضرائر الشعر ص: ٧٥.
(٥) انظر شرح التسهيل: ١/ ٣٥٧.
(٦) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٤٤، والحلبيات للفارسي ص: ٢٧٨، والأمالي لابن الشجري: ٢/ ٢٧٣، والإنصاف: ١/ ١٢٧، والتبيين للعكبري ص: ٣٠٤.
(٧) الاقتراح ص٣٦٩.

الأمر الآخر: الاستدلال بالأَوْلَى، وفيه مسألة واحدة وهي:

- زيادة الباء في (بأيكم المفتون).

استضعف الحديثي زيادة الباء في قوله تعالى: ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾، وذلك في معرض حديثه عن حروف الجر حيث قال: " وعند الزمخشري [1] من زيادتها قوله: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ﴾، وهذا إذا جعل (المفتون) اسم مفعول ليصح المعنى.

وهذا ضعيف؛ لأن الخطاب له – صلى الله عليه وسلم– ولمعارضيه، ولا يستقيم أن يقال لواحد وجماعة معارضين له بأيكم صاحب الفتنة، أو بأيكم غنيّ بل لابدّ له في مثله من تعدد كل من المقابلين ليصح ذلك الخطاب، فالأولى جعلها غير زائدة.

و(المفتون) مصدرًا كالميسور، فيكون ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَيِّيكُمُ﴾الفتنة أي: الجنون جوابا لقولهم: ﴿إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾[2] ولا يلزم التعدد حينئذٍ في كل معارض؛ لأن الفتنة معنى يصح قيامه بفرد، وكذا الاستفهام عن محلّه، كقولك: بأيّ الرجلين الفتنة. ولا يصح بأي الرجلين صاحب الفتنة؛ إذ لا يكون صاحب الفتنة محلاّ لنفسه، فلا يستقيم أن يستفهم به عنه " [3] اهـ.

الدراسة والتحليل:

الحاصل أن الباء في (بأيكم) فيها عدة أقوال:

أولها: أنها زائدة، وإلى هذا ذهب أبو عبيدة [4] والأخفش[5] وابن قتيبة[6]، والسجستاني[7]، والزمخشري[8]، والفيروزآبادي[9]، وغيرهم[10]، وعليه فـ(أيكم) مبتدأ، والباء زائدة فيه، والمفتون خبره، ويكون الكلام تامًا عند قوله تعالى ﴿وَيُبْصِرُونَ﴾ ويبتدأ بما بعدها ويكون التقدير: أيكم المفتون أي المجنون. فزيدت الباء كزيادتها في المبتدأ في بحسبك زيد [11].

ثانيها: أنها أصلية، والباء بمعنى (في) فهي ظرفية كما في نحو: (زيد بالبصرة) أي: فيها

---

(١) انظر الكشاف: ٤/ ٥٨٥.
(٢) سورة القلم من الآية: ٥١.
(٣) الكتاب الركني تحـ (الحازمي) ص: ٧١٨- ٧١٩.
(٤) انظر مجاز القرآن: ٢/ ٢٦٤.
(٥) انظر معاني القرآن: ٢/ ٥٤٧.
(٦) انظر تأويل مشكل القرآن: ١/ ١٥٦ وغريب القرآن: ٤٠٨/١.
(٧) انظر غريب القرآن: ١/ ٤٢٨.
(٨) انظر الكشاف: ٤/ ٥٨٥، والمفصل: ١/ ٣٨١.
(٩) انظر بصائر ذوي التمييز – بصيرة في التاء: ٢/ ١٩٤ وبصيرة في (فتن): ٤/ ١٦٨.
(١٠) انظر تذكرة الأريب في تفسير الغريب: ١/ ٤٠٩ وتفسير البيضاوي: ٥/ ٢٣٣.
(١١) انظر البسيط في شرح الجمل: ٨٥٦/٢، والدر المصون: ٤٠١/١٠، والتصريح: ١/ ٥٠٦.

والمعنى: في أي فرقة وطائفة منكم المفتون؛ أي: المجنون في فرقة الإسلام أم فرقة الكفار، وإلى هذا ذهب الفراء[١] والزجاج[٢].

قال الزجاج: " والباء في: ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾لا يجوز أن تكون لغوا، وليس هذا جائزًا في العربية في قول أهلها "[٣].

وتكون الباء متعلقة بما قبلها.

ثالثها: أن الباء سببية، وأن الكلام على حذف مضاف أي: بأيكم فتنة المفتون، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وقد نسب هذا الرأي إلى الأخفش أيضًا.

وعليه تكون الباء متعلقة بما قبلها، ولا يوقف على ﴿وَيُبۡصِرُونَ﴾ [٤].

رابعها: أن يكون المفتون مصدرًا جاء على زنة المفعول كالميسور – كما أشار إلى ذلك الحديثي وعليه يكون قوله (بأيكم) في موضع رفع على أنه خبر كأنه قال بأيكم الفتون [٥].

والمعنى بأيكم هي الفتنة والفساد الذي سموه جنونا.

وبِناء على ما سبق من هذه الأقوال يتبين لنا من وجهة نظري أن أرجح الأقوال هو الرأي القائل بأن الباء بمعنى (في)، وأنها أصلية، وهو رأي الفراء والزجاج، وذلك لأمور **أربعة:**

أولها: قراءة أبيّ كعب، وأبي عمران وابن أبي عبلة ﴿ فِي أَيِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾ [٦].

ثانيها: أن القول بزيادة الباء على خلاف الأصل، وكلما أمكن تخريج القول بالبعد عن الزيادة كان أفضل.

ثالثها: أن القول بزيادة الباء في المبتدأ لم ترد إلا في (حسبك) فقط [٧]، أو أن استعمالها نادر[٨].

رابعها: أن القول بأن الكلام على حذف مضاف... الخ كما جاء في القول الثالث، فيه تقدير، للمحذوف، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الحديثي يتجه وجهة الرأي القائل بأصالة الباء، وقد اتضح هذا من خلال تعليقه على كلام الزمخشري بقوله: " وهو ضعيف" إضافة إلى قوله:

---

(١) انظر معاني القرآن: ٣/ ١٧٣.

(٢) انظر البحر المحيط: ٢٣٧/١٠، والدر المصون: ١٠/ ٤٠١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٠٥.

(٤) انظر المحرر الوجيز: ٥/ ٣٤٦ والبحر المحيط: ٢٣٧/١٠، والدر المصون: ٤٠١/١٠.

(٥) المحرر الوجيز : ٣٤٦/٥، وانظر زاد المسير: ٣٢٠/٤.

(٦) انظر الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٣٠٤/٢.
وانظر هذه القراءة في زاد المسير: ٤/ ٣١٨، وفي البحر المحيط: ٢٣٧/١٠ والدر المصون: ٤٠١/١٠ أنها قراءة ابن أبي عبلة) فقط.

(٧) انظر الدر المصون: ١/ ٤٠١، واللباب في علوم الكتاب: ١٩/ ٢٧١.

(٨) انظر روح المعاني: ١٥/ ٢٩.

" فالأولى جعلها غير زائدة "، وأن (المفتون) مصدر بمعنى الفتنة أي بأيكم الفتنة... الخ.

وهو ما رجحه ابن السيد البطليوسي بقوله: " والأجود في هذه الآية أن يكون المفتون مصدرًا جاء على زنة المفعول كقولهم: خذ ميسوره "(١).

وعليه تكون الباء للإلصاق، ويكون المعنى: أبك أُلصق الجنون أو بهم؟

أو تكون الباء أصلية ومعناها: الملابسة، والجار والمجرور خبر مقدم، و(المفتون) مصدر بمعنى الجنون مبتدأ مؤخر (٢).

والمعنى: الفتنة ملابسة لأي الفريقين من المسلمين والكفار.

وقد انطلق ركن الدين الحديثي في الحكم بزيادة الباء في ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾ بالاستدلال بالأولى في جعلها غير زائدة، ومراده في ذلك أن يبين المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة (٣).

***

(١) الاقتضاب: ٢/ ٣٠٤.
(٢) انظر روح المعاني ٢٩/١٦ وينظر أيضًا هامش شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ١٧٤.
(٣) انظر لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري ص: ١٣١.

القواعد التوجيهية وقد جاءت في سبع مسائل:

١- الإعراب في (كلا وكلتا):

استضعف الحديثي عدم انقلاب ألف (كلا وكلتا) في حال الرفع – ياءً في إعرابهما بالحركة حملا على عدم وقوع (على) و(لدى) مرفوعين يقال: " فقال المالكي: إنما أعرب بالحركة إذا أضيف إلى المظهر، لئلا يجتمع إعرابا التثنية في شيئين هما كشيء واحد، وإذا أضيف إلى مضمر أمن من هذا المحذور[١].

قلت: لو كان لعلة هذا لما اختص إعرابه بالحرف إذا أضيف إلى المضمر، بل ينبغي أن يعرب بالحرف إذا أضيف إلى المبني مطلقًا.

ومنهم من قال: إعرابه بالحركة وانقلب ألفه ياء كما في: (عليك) و(لديك)[٢].

وإنما لم ينقلب في الرفع لعدم وقوع: (على) و(لدى) مرفوعين وهو ضعيف، لأن شبه (كلا) بالمثنى أقوى منها بـ (لدى) و(على)؛ ومراعاة أقوى المناسبتين أولى " [٣] اهـ.

الدراسة والتحليل:

يعلم من كلام الحديثي خلاف النحويين في إعراب (كلا وكلتا)، وهم مختلفون في ذلك على عدة أقوال:

أولها: أنها معربان بالحروف كالمثنى، وذلك بشرط أن يضافا إلى مضمر فيقال: جاءا كلاهما، ورأيتهم كليهما، وجئت إليهما كليهما.

وهذا المضمر قد يكون لمتكلم نحو: أتينا كلانا، أو مخاطب نحو: أكرمتكما كليكما، ومررت بهما كليهما. وإلى هذا ذهب جمهور النحويين [٤].

ثانيها: أنهما معربان بالحركات كالمفرد المنصرف مطلقا إن أضيفا إلى الظاهر، وعليه فلا تقلب الألف، وتبقى في الرفع والنصب والخفض، فيقال: جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين[٥] وإلى هذا ذهب أكثر البصريين[٦].

والعلة في أن (كلا) و(كلتا) مع المضمر كالمثنى، ومع المظهر بالألف مطلقا، هو أن المظهر لما كان أصلاً للمضمر، والمفرد أصل للمثنى جعل حكمه مع الأصل كالأصل، ومع الفرع كالفرع طلبا للتناسب [٧].

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ٦٧ بتصرف.
(٢) وهو رأي أكثر البصريين انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٢٢، وانظر المحصول في شرح الفصول: ١/ ١٤٥، والبسيط: ١/ ٢٥٠.
(٣) الكتاب الركني، تحـ : (يوسف حسن عمرو) ص: ٧٨ – ٧٩.
(٤) انظر الكافي في شرح الهادي: ٢/ ١١٩٧، والبسط في شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٥٠، والتذييل والتكميل : ١/ ٢٦٠.
(٥) انظر البسيط في شرح الجمل: ١/ ٢٥١.
(٦) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٢٢.
(٧) انظر شرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي: ١/ ٧٦٢.

وما ذكر هو اللغة المشهورة عن العرب [١].

ويؤيد هذا لغات العرب الواردة التي تغاير الوجه السابق؛ حيث وردت لغتان مخالفتان [٢]:

إحداهما: لغة كنانة وهو إجراؤها مجرى المثنى مطلقا سواء أضيف (كلا وكلتا) إلى ضمير أو اسم ظاهر. وعليه فيقال: رأيت كِلَيْ أخويك، ومررت بكلي أخويك - كما يقول الجمهور: رأيت كليهما، ومررت بهما كليهما.

والأخرى: لغة بلحارث بن كعب في إجرائها مجرى المقصور مطلقا، وعلى لغة من قال: إلاك وعلاك.

وقد أشار سيبويه إلى اللغتين فقال: " وحدثنا الخليل أن ناسًا من العرب يقولون: علاك ولداك، وإلاك وسألت الخليل عمن قال: قال: رأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، ثم قال: مررت بكليهما، فقال: جعلوه بمنزلة: عليك ولديك في الجر والنصب " [٣].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الحديثي يتجه وجهة جُلّ النحويين في المشهور عن العرب في إعراب (كلا وكلتا) بالحروف إذا أضيفتا إلى ضمير، وجواز الإعراب بالحركات إذا أضيفتا إلى اسم ظاهر، لكن ليس بالحمل على (لدى) و(على)، ولكن بالحمل على المثنى، وهو ما عدّه ابن الحاجب جيدًا؛ لأن قلب الألف في (لدى) و(على) على خلاف القياس: إذ يقول: عن قلب الألف: "ولم يقلب في الرفع؛ لأن (لدى) و(على) لا يقعان في الرفع فبقيت على حالها وهو جيد؛ لأن ما ذكرناه أولى لقوة المناسبة المذكورة على ما ذكروه، ولأن قلب الألف في (لدى وعلى)على خلاف القياس، وأيضًا فإنها ألف في مبني فلا يلزم مثله في المعرب، ولأنه اسم معرب اختلف آخره عند اختلاف العامل، فوجب أن يكون إعرابًا كغيره" [٤].

وقد انطلق ركن الدين الحديثي في الحكم بالضعف على عدم انقلاب ألف (كلا وكلتا) في إعرابهما بالحركة، حملا على عدم وقوع (على) و(لدى) مرفوعين من أن شبه (كلا) بالمثنى أقوى منها بـ (لدى) و(على)، ومراعاة أقوى المناسبين أولى؛ إذ إن مراعاة التناسب من الأمور اللفظية المعتبرة.

* * *

(١) انظر المقاصد الشافية: ١/ ١٦٢- ١٦٣.
(٢) انظر المصدر السابق.
(٣) الكتاب ٣/ ٤١٣.
(٤) الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٢٢.

٢- مجيء (حيث) بمعنى (حين):

استضعف الحديثي وقوع حيث بمعنى حين، وذلك في معرض تعليقه على حيث، فقال: " وأجاز الأخفش[١] استعمالها بمعنى حين، واستدلاله بقوله:

للفتى عقلٌ يعيشُ به ∴ حيثُ تهدِي ساقَه قدمُـهُ[٢]

ضعيف، إذ ظاهره إرادة المكان " [٣] اهـ.

الدراسة والتحليل:

مما تقدم يتبين لنا أن النحويين مختلفون في وقوع (حيث) بمعنى الزمان على قولين:

أحدهما: ذهب فريق إلى جواز وقوع (حيث) بمعنى (حين)، ومن هؤلاء: ابن يعيش إذ يقول: "وقد يستعمل حين بمعنى الزمان نحو قوله:

للفتى عقلٌ يعيشُ به ∴ حيث تهدي ساقه قدمُـهُ[٤]"

وتبعه في ذلك ابن جمعة الموصلي[٥] وابن الصائغ[٦]، وصاحب الكناش[٧] وابن الوردي[٨] والبغدادي[٩].

وقد اعتل هؤلاء لذلك بقوة شبه (حيث) بـ (حين) في أنهما اسمان يدلان على الظرفية ومبنيان[١٠]، وعليه يكون المعنى: تهدي ساقه..؛ أي: مدة حياته.

والآخر: منع فريق من النحويين وقوع (حيث) الظرفية المكانية بمعنى الزمان، ومن هؤلاء: العكبرى[١١]، وابن مالك [١٢]، وأبو حيان[١٣]، وابن عقيل[١٤] وذلك لأنه يمكن أن يراد في قوله:

..... ∴ **حيثُ تهدي ساقَه قدمـهُ**

إرادة المكان [١٥].

---

(١) انظر البديع: ١/ ٤٣.
(٢) من المديد، قاله طرفة بن العبد، وهو في ديوانه ص٨٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٩٢، واللسان (سوق).
(٣) الكتاب الركني تحـ (الشلاحي) ص ١٦٨.
(٤) شرح المفصل: ٣/ ١١٥.
(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي: ١/ ٢٣١.
(٦) انظر اللمحة في شرح الملحة : ٢/ ٩٠٢.
(٧) انظر الكناش: ١/ ٢٨٦.
(٨) انظر تحرير الخصاصة: ٢/ ٣٨٩.
(٩) انظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٣/ ١٤٦.
(١٠) انظر شرح أبيات المغني للبغدادي: ٣/ ١٤٦.
(١١) اللباب: ٢/ ٧٧.
(١٢) انظر شرح التسهيل: ٢ / ٢٣٣ .
(١٣) انظر التذييل والتكميل: ٨/ ٦٨.
(١٤) انظر المساعد: ١/ ٥٣٠.
(١٥) انظر المصدر السابقة وتمهيد القواعد: ٤/ ٢٠٠٤.

وهذا هو الراجح وهو ما استظهره أبو حيان بقوله: " ولا حجة في ذلك، بل الظاهر أنها في هذا البيت ظرف مكان، ألا ترى أنه أضاف (حيث) إلى قوله: (تهدي ساقَه قدمُه) وهو عبارة عن المشي فكأنه قال: حيث مشى وتوجه"[1].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الحديثي يتجه وجهة العكبري وابن مالك ومن تبعهما في ضعف ما ذهب إليه الأخفش في وقوع (حيث) بمعنى الزمان.

ولعل ركن الدين الحديثي انطلق في الحكم بالضعف على ما أجازه الأخفش من وقوع (حيث) بمعنى الزمان من أن الحمل على الظاهر أولى من الحمل على خلاف غيره، فلا يعدل عن الظاهر إلا بتأويل.

* * *

(١) انظر التذييل والتكميل : ٨ / ٦٨ .

٣- عمل اسم الفاعل المصغر والموصوف:

استضعف الحديثي ما ذهب إليه الكسائي من عمل اسم الفاعل المصغر، والموصوف، وذلك في معرض تعليقه على عمل اسم الفاعل فقال: "مما يدل على أن عمله، أي: عمل اسم الفاعل لشبهه الفعل: أنه إذا وصف، أو صغر لا يعمل، لأنهما من خصائص الأسماء فيزيلان شبه الفعل خلافًا للكسائي(١)، ومستنده قول بعض العرب: أظنني مرتحلاً وسويئرًا فرسخًا(٢)، وهو ضعيف، لأن (فرسخا) ظرف تعمل فيه رائحة الفعل، ولا يلزم من العمل فيه العمل في الفاعل الظاهر والمفعول به.

قال: قالت العرب: أنا زيد ضاربٌ أيُّ ضاربٍ، أجيب: إن صح يحمل أيُّ ضاربٍ على أنه خبر ثان، احتج بقوله:

وقائلة تخشى عليَّ أظنهُ ∴ سَيُودِي به تَرْحالُهُ ومذاهِبُه (٣)

أجيب: أنه يقدّر: قالت بعد الصفة، وهي: (تخشى علي) فيكون: (أظنه) مفعولا له، وما لا يعمل لا يصلح أن يدل على ما يعمل، ومع قيام الاحتمال لا يثبت أصل" (٤)اهـ.

الدراسة والتحليل:

يعلم من كلام الحديثي أمران:

الأمر الأول: الخلاف في عمل اسم الفاعل المصغر في المفعول به، والنحويون مختلفون في ذلك على عدة أقوال:

أولها: ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك وأنه تجب إضافته.

قال سيبويه: "واعلم أنك لا تحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح: هو ضويربٌ زيدًا، وهو ضويربُ زيدٍ، إذا أردت بضارب زيد التنوين وإن كان: ضارب زيد لما مضى فتصغيره جيد (٥) " .

وهذا يعني أنه إذا أراد المتكلم بـ (ضارب زيد) التنوين أي المستقبل قبح التصغير، وإن أراد المضي فالتصغير جيد (٦).

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٧٥ والتذييل والتكميل: ١٠/ ٣٠٤ وما بعدها.

(٢) انظر المصدرين السابقين.

(٣) من الطويل، قاله: ذو الرمة وهو في ديوانه: ٢/ ٨٥٨ وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٧٥، والتذييل والتكميل: ١٠/ ٣٠٦ وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٦/ ٣١٤- ٣١٥.

اللغة: سيودي به: سيهلكه. مذاهبه: طرقه التي يذهب إليها.

الشاهد: (أظنه) حيث جاءت معمولة لـ (قائلة) بعدما وصف بـ(تخشى علي) على رأي الكساني.

(٤) الكتاب الركني تحـ (الشلاحي) ص: ٣٣٧- ٣٣٨.

(٥) الكتاب: ٣/ ٤٨٠.

(٦) انظر قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه: ١/ ٣٣٧.

لذا عقب الفارسي على كلام سيبويه بقوله: " يقبح تصغير اسم الفاعل إذا أعملته عمل الفعل من حيث يقبح أن تصفه إذا أعملته عمله، وإنما يقبح إذا أعملته عمل (أنْ) تصفه من حيث قبح أن توصف الأفعال، وكما لا توصف الأفعال، كذلك لا يوصف ما أقيم مقامه " (١).

هذا وقد علل السيرافي قبح عمل اسم الفاعل المصغر بأن التصغير لا يلحق الفعل، وقد اتضح من قوله: "لأن ضارب إذا نوناه ونصبنا ما بعده فمذهبه مذهب الفعل، وليس التصغير مما يلحق الفعل" (٢).

وتابعهم في ذلك كثير من النحويين منهم: الزنجاني(٣) وابن الناظم(٤) وابن أبي الربيع(٥) وغيرهم(٦).

ثانيها: ذهب الكسائي والكوفيون والمازني(٧) والنحاس(٨) إلى جواز إعمال اسم الفاعل مصغرًا، وقد عللوا لذلك بأن شبه الفعل باقٍ معنى وإن لم يبق لفظا(٩).

ثالثها: ذهب ابن عصفور(١٠) إلى جواز إعمال اسم الفاعل المصغر إن لم يحفظ له مكبر، ومستنده في ذلك قول الشاعر:

فما طعمُ راحٍ في الزُّجاجِ مُدَامةٍ ∴ بَرقرقُ في الأيدي كميتٍ عَصيرُها (١١).

فإن قوله (كميت) وصف بالجر صفة لـ (راح) وهو لا يستعمل إلا مصغرًا، وقد عمل الرفع في قوله: (عصيرها).

والصواب من هذه الآراء هو ما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم، وذلك لأن التصغير يزيل شبه الفعل معنى ولفظا، وعمل اسم الفاعل بالحمل على الفعل.

وما احتج به الكسائي من قول العرب: (أظنني مُرتحلًا وسُويئرا فرسخًا) فقد ضعفه الشاطبي بقوله:" فلا حجة فيه، لأن الظرف والمجرورات يعمل فيهما رائحة الفعل، ولذلك أيضًا ساغ: أنا مار بزيد أمس"(١٢).

---

(١) التعليقه: ٣/ ٣٤١.
(٢) شرح الكتاب: ٤/ ٢٢٠.
(٣) انظر الكافي في شرح الهادي: ٣/ ١٧٣٠.
(٤) انظر شرح الألفية: ص ٤٣٠.
(٥) انظر البسيط في شرح الجمل: ٢/ ١٠٠٠.
(٦) انظر التصريح ٣/ ٢٧١، والنكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة: ٢/ ٨٠.
(٧) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٢٢٠.
(٨) انظر التذييل والتكميل: ١٠/ ٣٠٤.
(٩) انظر النكت على الألفية: ٢/ ٨.
(١٠) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٧٤/٣، ونقل عنه هذا القول أبو حيان في الارتشاف: ٢٢٧٦/٥ – ٢٢٦٨ لكن في المقرب: ١/ ١٢٤ ما يخالف ذلك؛ إذ ذكر أن من شروط عمل اسم الفاعل أن لا يوصف ولا يصغر.
(١١) من الطويل قاله مضرس بن ربعي الأسدي، وهو في التذييل والتكميل: ٣٠٥/١٠، والمقاصد النحوية: ٣/ ١٤٤٠.
اللغة: كميت مصغر كمت وهو الذي خالط حمرته سواد ترقرق من رقرق الشيء إذا تلألأ ولمع.
(١٢) المقاصد الشافية: ٤/ ٢٧٠.

أما ما ذهب إليه ابن عصفور بأن (كميت) عمل في (عصيرها) فهو مردود لأن الكلام في عمل النصب لا الرفع [١].

الأمر الثاني: إعمال اسم الفاعل موصوفا قبل أن يأخذ معموله، وقد اختلف النحويون في ذلك على فريقين [٢]:

أحدهما: ذهب جمهور النحويين إلى عدم جواز ذلك.

قال سيبويه في هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا، وليس بفاعل ولا صفة تشبه الفاعل كالحسن وأشباهه:" ... ألا ترى أنك لو قلت: مررت بضارب ظريف زيدًا، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحا؛ لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء؛ لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه " [٣].

يظهر لنا من كلام سيبويه أنه لا يجوز وصف اسم الفاعل قبل أن يأخذ معموله ويجوز هذا ضارب أباه عاقل، لأن (ضارب) أخذ معموله فجاز أن يوصف بعد ذلك.

وقد اعتلوا لذلك: بأنه إذا وصف اسم الفاعل قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الأسماء، بخلاف ما إذا تأخر الوصف، لأن صفته تحصل بعد تمام عمله [٤].

والآخر: ذهب الكسائي إلى جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف، وقد استدل بالسماع من ذلك قول بشر بن حازم:

إذا فاقدٌ خطباءُ فرخينِ رجّعتْ ∴ ذكرتُ سُلَيمي في الخليط المزايلِ [٥]

وقول طفيل الغنوي:

وراكضةٍ ما تستجنُّ بجُنّةٍ ∴ بَعيرَ حِلالٍ غادَرتْه مَجَعْفَلِ [٦]

---

(١) انظر حاشية عبادة العدوى على شذور الذهب: ٢/ ١٥٠.

(٢) انظر شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة: ٢/ ٤٦٤ وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٦٨ وحاشية الصبان: ٢/ ٤٤٦.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٩.

(٤) انظر التذييل والتكميل: ٣٠٥/١٠ وينظر أيضًا البسيط في شرح الجمل: ٢/ ١٠٠٠.

(٥) من الطويل وهو في التذييل ٣٠٦/١٠ والمقاصد الشافية ٢٧١/٤ والمقاصد النحوية: ١٤٣٦/٣.

اللغة: فاقد: المرأة التي تفقد ولدها وزوجها، خطباء أي: بينة الخطب، أي: الكرب، فرخين: ولدين – رجّعت أن يقال (إنّا لله وإنّا إليه راجعون). الخليط – المخالط. المزايل: المباين.

الشاهد: (فرخين) حيث جاء مفعولاً به لـ (فاقد) بعدما وصف بقوله: خطباء. هذا على رأي الكسائي.

(٦) من الطويل وهو في ديوانه ص: ٩٢، والتذييل: ٣٠٦/١٠، والمقاصد الشافية: ٢٧١/٤ واللسان [حلل].

اللغة: تستجن: تستتر. الحلال – مركب من مراكب النساء. المجعفل: المقلوب.

الشاهد: (بعيرَ حلال) حيث جاء منصوبا بـ (راكضة) بعدما وصف بـ (تستجن).

وقول ذي الرمة:

وقائلةٍ تخشى عليّ أظنّه ∴ سَيُودي به ترحالُهُ ومذاهبُهْ[1]

والصواب ما ذهب إليه جمهور النحويين لرد وتأويل ما ذهب إليه الكسائي والكوفيون، إضافة إلى إزالة شبه الفعل عن اسم الفاعل في العمل، وعليه فقد خرج قوله:

إذا فاقد خطباء..... ∴ .....

على أن (فرخين) منصوب بإضمار فعل[2] يفسره (فاقد)، وتقديره: فقدت: فرخين، أو على حذف الجار أي: على فرخين [3].

قال أبو حيان: "يؤيد أن (فرخين) ليس منصوبا بـ (فاقد) أن (فاقدا) صفة غير جارية على الفرخين في التأنيث " [4].

وأن قوله في البيتين الأخيرين: (ما تستجنُّ بجُنَّةٍ) و(تخشى عليّ) حال من الضمير المستكن في اسم الفاعل، أو معمولان لمحذوف تقديره: قالتْ أو تقول: أظنه، أو ركضت بعيرَ حِلال[5].

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن ركن الدين الحديثي يتجه وجهة البصريين، وقد اتضح ذلك من خلال تعقيبه على ما ذهب إليه الكسائي من جواز إعمال اسم الفاعل المصغر، وإعمال اسم الفاعل الموصوف قبل أن يأخذ معموله بقوله: "وهو ضعيف " إضافة إلى تخريجه بيت ذي الرمة، وذلك بتقديره فعلا بعد الصفة، وهو: (قالت) وأيضًا تخريجه مثال: أنا زيد ضارب أيٌّ ضاربٍ على أنه خبر ثان.

وقد انطلق ركن الدين الحديثي في الحكم بالضعف على ما ذهب إليه الكسائي من عمل اسم الفاعل المصغر والموصوف من القاعدة الأصولية: التوجيهية التي تنص على أنه لا يثبت أصل بمحتمل فقال معللا لوجه الضعف: " وما لا يعمل لا يصلح أن يدل على ما يعمل، ومع قيام الاحتمال لا يثبت أصل ".

واستنباط هذا الحكم ناتج عن درايته بالقواعد التوجيهية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية [6].

ومن المعلوم أنه لم تقم الحجة بالمحتمل لأنه إذا احتمل وجها آخر ظاهرًا مع الوجه الذي ثبت به المدّعي سقط لضعفه وعدم كونه نصا في المدّعى بدخول الاحتمال [7]

---

(١) تقدم البيت في نص ركن الدين الحديثي في بداية المسألة.
(٢) انظر التذييل: ١٠/ ٣٠٧.
(٣) انظر المقاصد الشافية: ٤/ ٢٧١.
(٤) التذييل: ١٠/ ٣٠٧.
(٥) انظر المصدر السابق: ٤/ ٣٠٧.
(٦) انظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ص: ٤٥٣.
(٧) فيض نشر الانشراح: ١/ ٦٤٠ وانظر أيضًا أصول العربية بين متقدمي النحاة ومتأخريهم دراسة في فكر أبي إسحاق الشاطبي ص: ٤٥٠.

٤- إعراب (الأبواب) في: (مفتحة لهمُ الأَبوَابُ)

استضعف الحديثي إعراب (الأبواب) بدلا من الضمير المستتر في (مفتحة)، وذلك في معرض تعليقه على قوله تعالى: ﴿مُفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ فقال: " وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ (٤٩)جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [(١)]، من ذلك قال البصريون: حذف الضمير... والتقدير: المأوى لهم [(٢)]، والأبواب منها.

وزعم بعضهم – يعني: الفارسي[(٣)] والزمخشري[(٤)]، والحاجبي[(٥)] أن في (مفتحة) ضميرًا مستترًا راجعا إلى (جنات عدن) وأن (الأبواب) بدل منه؛ لئلا يلزم المحذور [(٦)] من الحذف أو التعويض، ولأنه لو لم يكن في (مفتحة) مستتر لكان مثل: (مررت برجل حسن الوجه)، وهو ضعيف للزوم كون اللام خُلْفا عن الضمير أو حُذِف الضميرُ، فيلزم اجتماع القراءات السبع على وجه ضعيف.

قلت: يلزم المحذور أيضًا إذا استتر في (مفتحة)؛ لأنه يكون (الأبواب) بدلاً منه، فيكون الضمير من البدل محذوفا، أو يكون اللام خُلْفا عنه؛ لأن البدل لابد له من ضمير للمبدل منه كخبر هو جملة [(٧)].

وقيل: الضمير مستتر في (حسن) أيضًا، والوجه بدل منه، قلت: لو ثبت تثنيتُه وجمعُه بحسب موضوعه لكان هو الحق، لأن استتار الضمير لابد منه أولى من حذفه "[(٨)].

الدراسة والتحليـل:

يفهم من النص السابق – أمران:

أولهما: الخلاف في المحذوف المقدر في الآيتين السابقتين [(٩)].

فقد قدره أكثر البصريين في قوله: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ أي: مأواه. أي المأوى له، والأبواب منها.

وإلى هذا ذهب الزجاج[(١٠)]، إذ التقدير عنده: مفتحة لهم الأبواب منها، وتقديره للضمير المحذوف

---

(١) سورة ص، الآيتان: ٤٩- ٥٠.
(٢) أي في قوله تعالى: (فإن الجحيم هي المأوى) سورة الذاريات، الآية: ٣٩.
(٣) انظر الإيضاح: ١٤٠.
(٤) انظر الكشاف: ٤/ ١٠٠.
(٥) انظر الأمالي: ١/ ٢٢٢.
(٦) ومع ذلك وقع الفارسي ومن تبعه فيما فرّ منه، فإنه إن منع من حذف الضمير في غير البدل لزمه في البدل، وإن أجاز ذلك لزمه الجواز في غير البدل. المقاصد الشافية: ٤/ ٤٢٥.
(٧) فضّل الزجاج تقدير الضمير المحذوف على خُلْف الألف واللام عن الضمير؛ لأن معنى اللام ليس من الضمير في شيء، ولأن الحرف لا يبدل من الاسم، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٤/٣٣٧ وفتوح الغيب للطيبي: ١٣/ ٣٠١.
(٨) الكتاب الركني تحـ (الشلاحي) ص: ٣٦٤- ٣٦٥.
(٩) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ١١٨ والجنى الداني ص: ١٩٩.
(١٠) انظر معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٣٣٧.

مبني على أنه لابد في الحال من ضمير يعود إلى صاحب الحال.

وقد ذهب الكوفيون إلى أن الرابط هو الألف واللام؛ إذ الأصل في الآية: أبوابها. وهذا يعني أن (أل) قامت مقام الضمير.

وقد استُبعد ذلك بأن الألف واللام حرف، والضمير اسم، ولا يعوض الحرف من الاسم.

وثانيهما: ما زعمه الفارسي ومن تبعه.. من أنّ في (مفتحة) ضميرًا مستترًا راجعًا إلى ﴿**جَنَّات عَدْن**﴾ وأن (الأبواب) بدل منه... الخ.

فقد ردّه ابن مالك، وعدّ ذلك تكلفًا لا حاجة إليه، لصلاحية عمل (مفتحة) في (الأبواب) دون الحاجة إلى افتراضات وتقديرات، إذ يقول: "وهذا تكلف يوجب أن يكون (الأبواب) مرتفعا بـ (مفتحة) المذكور على القول بأن العامل في البدل والمبدل منه واحد، أو بمثله مقدرًا على القول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، وعلى كل حال قد صحّ أنّ (مفتحة) صالح للعمل في (الأبواب)، فلا حاجة إلى تكلف إبدال " (١).

وعلى الرغم من ذلك فإن ما ذهب إليه الفارسي ومن تبعه صحيح، ولا مانع من الأخذ به؛ لأن المعنى يحتمله ويستقيم مع التقدير، وهو ما اختاره ابن أبي الربيع إذ يقول: " التوجيه، الأولى أقوى – يعني أن (مفتحة) حال، وفيها ضمير الجنات، و(الأبواب) بدل من الضمير؛ لأنك إذا جعلت(مفتحة) مسندة إلى (الأبواب) فالمعنى طالب بالضمير، وبلا شك أنّ التقدير: مفتحة لهم أبوابها.

وهذا الوجه الذي ذهب إليه أبو علي هو الذي يظهر لي في الآية، وفي مثل قولك: مررت بالرجل الحسن الوجه وهو أن يكون (الوجه) بدل بعض من كل " (٢).

وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز في (مفتحة) **وجهان آخران.**

أحدهما: أن تكون (مفتحة) حالا من (المتقين)، والعائد (لهم)، وعليه فلا يكون الضمير قد حذف من الحال (٣).

والآخر: أن تكون (مفتحة) نعتا لـ (جنات عدن) والمعنى: جنات إقامة، ويكون فيها ضمير يعود على الجنات حتى يرتبط النعت بمنعوته (٤).

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الحديثي يتجه وجهة ابن مالك في عدم الحاجة إلى تكلف على أن (الأبواب) مرتفعة باسم المفعول (مفتحة)، وهو صالح للعمل في (الأبواب)، وقد

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ٢٦٢- ١٠٣/٣.

(٢) البسيط في شرح الجمل: ٢/ ١٠٩٦.

(٣) انظر المصدر السابق.

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي: ٦٢٧/٢، والبحر المحيط: ٩/ ١٦٦، وينظر أيضًا التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٠٣.

اتضح ذلك في رده على الفارسي ومن تبعه.

وقد انطلق ركن الدين الحديثي في الحكم بالضعف على إعراب الأبواب في قوله تعالى: ﴿**جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ**﴾ بدلا من الضمير المستتر في (مفتحة) من القاعدة التوجيهية التي تنص على أن استتار الضمير أولى من حذفه.

* * *

٥- التعجب من المزيد على وزن (أفعل):

استضعف الحديثي التعجب من المزيد بحذف الزوائد، ومن ذلك المزيد على وزن (أفعل) فقال في معرض حديثه عن التعجب: "قال ابن يعيش: قد جاء التعجب من الأفعال، فقيل: ما أعطاه للدراهم ! وما أولاه ! وهو مقصور على السماع عند سيبويه[١].

والأصح قياسي إذا لم تكن همزته للتعدية، فيجوز: ما أخطأه ! وما أنتنه! وما أظلمه ! وما أضوأه ! ولم يقل: ما أجوبه ! استغناءً عنه بـ(ما أحسن جوابه)[٢].

والأخفش والمبرد[٣] قالا قياسي مطلقا، وأجازا من المزيد بحذف الزوائد، وهو ضعيف جدًا؛ لأنه يلزم الالتباس؛ لأنه إذا سمع: ما أخرج زيدًا، لا يعلم أراد تعجب الخروج أو الاستخراج، ثم قال: ما أعطاه للأخذ من عطوت، وكذا: ما أولاه لمن أعطى وأولى... "[٤].

الدراسة والتحليل:

يعلم من كلام الحديثي في التعجب من (أفعل) الرباعي عدة أمور:

أولها: الجواز مطلقًا، وإليه ذهب سيبويه إذ يقول في باب التعجب المعنون بهذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه: "وبناؤه أبدا من فعَل، وفعِل، وفعُل، وأفعل، هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف فجعلوا له مثالاً واحدًا يجري عليه، فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو: (لات) و(ما) وإن كان من حَسُن، وكرُم، وأعطى " [٥].

وقد أبان أبو حيان عن مراد سيبويه فعقّب بقوله: "فظاهر كلام سيبويه هنا أنه يجوز التعجب من أفعل "[٦].

وقد اتضح أيضًا من نص سيبويه، أنه لا يفرق بين ما همزته للتعدية نحو أعطى، وبين ما همزته لغير ذلك نحو: أغفى، وهذا الأمر لاحظه ابن مالك وأيّد سيبويه ووافقه في ذلك فقال: "فسوّى أي سيبويه – بين الثلاثة: فَعَل، وفَعِل وفَعُل في صحة بناء التعجب منها، وأطلق القول بـ (أفعل)، فعلم أنه لا فرق بين ما همزته للتعدية، وبين ما همزته لغير التعدية " [٧].

وانفرد (أفعل) بهذه المزية وساوى الفعل الثلاثي المحض دون غيره من أمثلة الفعل المزيد فيه، لشبهه به لفظا، ولكثرة موافقته له معنى:

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٧٣، و٤/ ٩٩، وهو يخالف نص سيبويه الذي سيأتي.
(٢) شرح المفصل: ٧/ ١٤٤.
(٣) انظر النكت على الألفية: ٢/ ١٠٨.
(٤) الكتاب الركني تحـ (الشّلاحي) ص: ٥٨٤.
(٥) الكتاب: ١/ ٧٣.
(٦) التذييل: ١٠/ ٢٤٠.
(٧) شرح التسهيل ٣/ ٤٧.

فالمشابهة به لفظا من قبل أن مضارعه، واسم فاعله، واسم زمانه، واسم مكانه، كمضارع الثلاثي واسم فاعله وزمانه ومكانه في عدة الحروف والحركات وسكون الثاني، بخلاف غيره من المزيد فيه.

وأما الموافقة في المعنى فكثيرة: فمن موافقته لـ (فعَل) سرى وأسرى، وطلع على القوم، وأطلع أي: أشرف، وعتم الليل، وأعتم أي: أظلم.

ومن موافقته (لفَعِل): غَطِش الليل وأغطش؛ أي: أظلم، وعوِز الشيءُ وأعوز، أي: تعذّر وكذلك الرجل إذا افتقر، وعدم الشيء وأعدمه.

ومن موافقته: (لفَعُل): خَلُق الثوبُ وأخْلَق، أي: بَلِيَ، وبطُؤ وأبطأ، وبؤس وأبْأس: أي: ساءت حاله[١].

وقد علل ابن يعيش لما ذهب إليه سيبويه من جواز التعجب من (أفعل) دون غيره المزيد بقوله: " وإنما ساغ ذلك في أفعل عند سيبويه دون غيره من الأبنية المزيد فيها؛ لأن أفعل أمره ظاهر فلولا ظهور المعنى وعدم اللبس لما ساغ التعجب منه، وأما غيره من الأفعال المزيد فيها من نحو: اقتطع وانقطع، واستقطع، فلو تعجبنا بشيء منها يحذف الزيادة لم يعلم أي المعاني نريد، وكذلك لو وقع التعجب من اضطرب، وقيل: ما أضربه لم يعلم أضارب هو أم مضروب في نفسه " [٢].

ثانيها: المنع مطلقا، وإلى ذلك ذهب جمهور النحويين:

قال المبرد: " أما (أفعل) نحو: (أعطى) فإنه لا يصاغ منه أبدًا، وما جاء منه يحفظ ولا يقاس عليه " [٣].

وإلى ذلك أيضًا ذهب ابن السراج[٤] والجرجاني[٥]، وابن الحاجب[٦]، والزنجاني[٧]، وابن جمعة الموصلي [٨].

وقد اعتلوا لذلك بأن همزة فعل التعجب لا تدخل إلا على الثلاثي، ولأنه يؤدي إلى حذف حرف، فلا يعلم أهو من الرباعي أم من الثلاثي فيحصل اللبس حينئذ [٩].

ثالثها: التفصيل وذلك إن كانت الهمزة في (أفعل) للتعدية نحو: أعطى، فلا يجوز أن يبنى منه (أفعل) للتعجب، وإن كانت لغيره جاز نحو: أغفى، وإليه ذهب ابن عصفور، وعبارته في ذلك: " وإن كان على وزن (أفعل) ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه نحو قولهم: ما أخطأه، وما أصوبه وما أنتنه، وما أظله، وما أضوأه، ولم يقولوا: ما أجوبه استغناء عن ذلك بقولهم: ما أحسنَ جوابهَ، وإن كانت للتعدية لم يجز التعجب منه

---

(١) انظر التذييل: ١٠/ ٢٤١- ٢٤٢.
(٢) شرح المفصل: ٧/ ١٤٥.
(٣) المقتضب: ٤/ ١٧٨.
(٤) انظر الأصول : ١/ ٩٩.
(٥) انظر المقتصد: ١/ ٣٧٩.
(٦) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٠٨.
(٧) انظر الكافي في شرح الهادي: ٤/ ١٨٦٣.
(٨) انظر شرح الكافية ص: ٥٨٥.
(٩) انظر شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة الموصلي: ٢/ ٩٦٥- ٩٦٦.

إلا أن يشذّ من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه" [١].

وما ذهب إليه ابن عصفور تحكم بغير دليل، ومخالف للإجماع وخرق له[٢].

والصواب من هذه الآراء هو ما ذهب إليه جمهور النحويين، وذلك منعًا للالتباس الذي يحدث عند التعجب بين الثلاثي والرباعي الذي على (أفعل) حينما تحذف همزة (أفعل) ومن ناحية أخرى حذف همزة (أفعل) عند التعجب يؤدي إلى فوات الدلالة من الهمزة على المعنى المقصود.

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الحديثي يتجه وجهة الجمهور، وقد اتضح هذا من تعليله ضعف من قال بقياس التعجب من (أفعل)... الخ

وقد انطلق ركن الحديثي من الحكم بالضعف على ما ذهب إليه الأخفش والمبرد في التعجب من (أفعل) الرباعي من القاعدة التوجيهية التي تنص على أن ارتكاب اللبس محذور في كلام العرب، لعدم الوقوع في الخطأ[٣].

* * *

(١) المقرب: ١/ ٧٣.
(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٤٧، والمقاصد الشافية: ٤/ ٤٧١.
(٣) انظر القواعد الكلية ص: ٣٩.

٦- إعراب المخصوص بالمدح والذم مبتدأً حُذفَ خَبرُهُ:

استضعف الحديثي ما ذهب إليه ابن عصفور من إعراب المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ محذوف خبره فقال: " في إعراب المخصوص بالمدح والذم **وجهان:**

الأول: أن يكون مبتدأ ما قبله خبره [١]...

والوجه الثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف... [٢].

وذهب ابن عصفور[٣] إلى أن المخصوص مبتدأ والمحذوف خبره، فلا يرد عليه كلام المالكي[٤]، وهو ضعيف؛ لأن الخبر اللازم حذفه يجب أن يلتزم في موضعه غيره " [٥] اهـ.

الدراسة والتحليل:

من المعلوم أن المخصوص في كلام النحويين هو المقصود بالمدح بعد (نِعْم) وبالذمّ بعد (بِئْس)، وذلك نحو: زيد وعمرو في قولك: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو.

وإنما سميّ مخصوصًا لما فيه من ذلك المعنى، إذ كان قد ذكر أولاً جنسه ثمّ خصّ بعد ذلك بذكر شخصه [٦].

وعبارة ابن عصفور في إعراب المخصوص هي قوله: " إذا تأخر اسم الممدوح أو المذموم بعد (نعم وبئس) **كان فيه ثلاثة أوجه:**

أحدها: أن يكون خبر ابتداء مضمر...

والآخر: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف...

والثالث: أن يكون مبتدأ، ونعم الرجل، جملة في موضع الخبر، وقد تقدم على المبتدأ فيكون أمره كأمر (زيد نعم الرجل) " [٧]).

وما ذهب إليه ابن عصفور من جواز إعراب المخصوص مبتدأً حذف خبره وأن التقدير: زيد الممدوح

---

(١) وقد نسب هذا الوجه لسيبويه كما ذكر ابن خروف في شرح الجمل: ٢/ ٥٩٤- ٥٩٥، وأيضًا للأخفش وابن الباذش. انظر ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٥٤، والنكت الحسان ص: ١٣٤، والتصريح: ٣/ ٤١٨.
وهذا الوجه اختاره ابن مالك لصحة المعنى وسلامته من مخالفة الأصل. انظر شرح التسهيل: ٣/١٦.

(٢) وإلى هذا ذهب الجرمي والمبرد والفارسي وغيره ينظر انظر ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٥٤، والمقتضب: ٢/ ١٣٩، والإيضاح العضدي ص: ١٢٦. والتصريح: ٣/ ٤١٨.
وهذا الوجه رجحه ابن الحاجب. انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/١٠١.

(٣) انظر شرح الجمل: ١/ ٦٠٥-٦٠٦ والمقرب: ١/ ٦٩.

(٤) انظر شرح التسهيل: ٣/ ١٧.

(٥) الكتاب الركني تحـ (الحازمي) ص: ٦٤٠.

(٦) انظر المقاصد الشافية: ٤/ ٥٣٤.

(٧) شرح الجمل: ١/ ٦٠٥- ٦٠٦.

مردود لأمرين:

أحدهما: عدم صحة المعنى على ذلك، لأن الذي يقول: نعم الرجل زيد، ليس في نفسه: نعم الرجل زيد الممدوح، ولا يمكن أن يحذف خبر المبتدأ إلا وهو مراد في النفس، فيحذف للعلم به اختصارًا، وإنما حمل على هذا القائل به تجويز الإعراب من غير التفات إلى المعنى فلا يوجّه إعراب حتى يصح معناه(١).

والآخر: أنه تكلف لا حاجة إليه؛ لأنه تقدير خبر لمبتدأ قد وجد معه ما يجوز أن يكون خبره، ولبعد هذا التقدير لم يذكر الناس هذا الوجه (٢).

لذا عاب ابن مالك هذا الوجه وردّه بقوله: " وأجاز ابن عصفور أن يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر. وهذا أيضًا غير صحيح، لأن هذا الحذف ملتزم، ولم نجد خبرًا يلتزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيءٍ يسد مسده، كخبر المبتدأ بعد لولا، وهذا بخلاف ذلك، فلا يصح ما ذهب إليه ابن عصفور" (٣).

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الحديثي يتجه وجهة جمهور النحويين وابن مالك في رده ما ذهب إليه ابن عصفور والحكم بضعفه، إذ إنَّ رأيَ ابن عصفور انفرد به، ولم يقل به أحد من جهور النحويين لبعد تقديره كما ذكرنا.

وقد انطلق ركن الدين الحديثي في الحكم بالضعف على ما ذهب إليه ابن عصفور من إعراب المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ حذف خبره من القاعدة التوجيهية التي تنص على أنه لا حذف إلا بدليل منعًا لسلامة المعنى، ومن تقدير وجه لا يتفق والمراد.

* * *

(١) انظر التذييل والتكميل: ١٠/ ١٣٧.
(٢) انظر المقاصد الشافية: ٤/ ٥٣٨.
(٣) شرح التسهيل: ٣/ ١٧.

٧- حقيقة (ما) المصدرية:

استعضف الحديثي ما ذهب إليه الأخفش والمبرد من جعل (ما) المصدرية اسمًا، وذلك في معرض حديثه عن حروف المصدر فقال:" يدخل كل من (ما) و(أن) المصدريتين الفعل فيصير معه مؤولاً بمصدره.

وجوّز بعضهم[١] دخول (ما) في الاسم نحو: أعجبني ما أنت صانع، أي: صناعتك، والأصح منعه، وهي في مثله موصولة...

وذهب المبرد والأخفش[٢] إلى أن (ما) اسم، فإن كانت معرفة فما بعدها صلتها، وإن كانت نكرة فما بعدها صفتها.

وهو ضعيف؛ لأنها تقع حيث لا ضمير يرجع إليها، كقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[٣] وقوله سبحانه: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾[٤] وكقوله:

يسر المرءَ ما ذهبَ الليالي .·. وكانَ ذهابُهُنّ له ذهابا[٥]

والحق أن يقال: إنّه اسم إنّ كان ثمّةَ ضميرٌ يرجع إليها؛ إذ الحرفُ لا يرجع إليه ضمير وإلاّ فهي مصدرية كما في الأمثلة المذكورة؛ إذ الضميرُ المذكور في الاثنين راجع إلى غير (ما)، وتعذّر تقدير ضمير آخر يرجع إليها.

فإن قدّرت مفعول (صنعت) في قولك: أعجبني ما صنعت: ضميرًا راجعًا إلى (ما) تكون موصولة، والذي يعجبك متعلق الصناعة من كتاب أو ثوب، وإن قدرت مفعوله غير ذلك فهي مصدرية، والذي يعجبك نفس الصناعة من حركاته المخصوصة بتلك الصناعة "[٦].

الدراسة والتحليل:

مما تقدم يتبين لنا خلاف النحويين في حقيقة (ما) المصدرية، وهم في ذلك على قولين[٧]:

أحدهما: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها حرف، فلا يعود عليها ضمير من صلتها.

قال سيبويه: " ومن ذلك قولهم: (ائتني بعد ما تفرغ) فـ (ما) و(تفرغ) بمنزلة الفراغ و(تفرغ)

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٣٢.

(٢) سيأتي تحقيق ذلك

(٣) سورة البقرة من الآية: ٣.

(٤) سورة التوبة من الآية: ١١٨.

(٥) من الوافر لم أقف على قائله وهو في البديع في علم العربية: ٢/ ٤٣٧ والمقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٢٤٢، والجنى الداني ص: ٣٣١.

المعنى: أن المرء يسعد بمرور وذهاب الليالي، وهو لا يعلم أن ذهابها ومرورها انتزاع لحياته.

(٦) الكتاب الركني تحـ (الحازمي)، ص: ١٠٠٦- ١٠٠٧.

(٧) انظر معاني الحروف للرماني ص: ٦٢، ورصف المباني ص: ٣١٥، والجنى الداني ص: ٣٣٢.

صلة، وهي مبتدأة، وهي بمنزلتها في (الذي) الذي إذا قلت بعد الذي يفرغ " [١].

وقد اعتلوا لذلك بأمرين[٢]:

أولهما: أنها لو كانت اسما لعاد عليها ضمير من صلتها، ولما لم يعد دلنا ذلك على كونها حرفا.

وثانيهما: عود الضمير مختص بالأسماء، لأنه اسم، فلا يعود الاسم إلا على مثله لأنه هو هو في المعنى.

والآخر: ذهب الأخفش إلى أنها اسم فتفتقر إلى ضمير ولا يجوز وصلها بالفعل غير المتعدي حكاه عنه المبرد فقال: "والأخفش يقول: أعجبني ما صنعت، أي ما صنعته كما تقول: أعجبني الذي صنعته، ولا يجيز أعجبني ما قمت؛ لأنه لا يتعدى، وقد خلط فأجاز مثله " [٣].

وتابعه في ذلك ابن السراج حيث قال: "واعلم أنّ أن تكون مع صلتها في معنى المصدر، وكذلك (ما) تكون مع صلتها في معناه، وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة إلا أن صلة (ما) لابد أن تكون فيها ما يرجع إلى (ما) لأنها اسم"[٤].

وإلى هذا أيضًا ذهب جماعة من الكوفيين [٥].

وقد احتجوا بحجتين[٦]:

إحداهما: تستند إلى القياس على ما ورد من سماع.

والأخرى: قياسًا على غيرها من العوامل.

أما الأولى: فدخول حرف الجر عليها كقوله تعالى:﴿**وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ**﴾ [٧] مما يدل على اسميتها.

وأما الثانية: فأنها لو كانت حرفا لعملت قياسًا على (أن)[٨].

وقد أجيب عما احتجوا به:

أما قولهم: "إن دخول حرف الجر يدل على اسميتها" فإنما كان نظرا للمصدر الذي تؤول به (ما) مع مدخولها[٩].

وأما قولهم: "إنها لو كانت حرفا لعملت... الخ".

---

(١) الكتاب: ٣/ ١١.
(٢) انظر شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلي: ٢/ ٦٨٦.
(٣) المقتضب: ٣/ ٢٠٠.
(٤) الأصول: ١/ ١٦١.
(٥) انظر الجنى الداني ص: ٣٣٢.
(٦) انظر شرح الكافية لابن جمعة الموصلي: ٢/ ٦٨٧.
(٧) سورة النحل من الآية: ١١٦.
(٨) انظر شرح الكافية لابن جمعة الموصلي: ٢/ ٦٨٧.
(٩) انظر شرح اللمع للأصفهاني: ٢/ ٦٥٧.

فهذا يعني إهمالها، وأنها لم تعمل شيئًا، وذلك راجع إلى عدم اختصاصها بدخولها على الفعل: نحو: (يعجبني ما تصنع) أي صنيعك، ودخولها على الاسم نحو: يعجبني ما أنت صانع، أي صنيعك "(١).

والصواب: ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن (ما) المصدرية حرف، وأنها لا تفتقر إلى ضمير يعود عليها. وذلك لضعف ما ذهب إليه الأخفش وابن السراج وبعض الكوفيين ورد أدلتهم.

وهو ما اختاره المبرد فقال: "والقياس والصواب قول سيبويه "(٢).

ومن خلال عرض هذه القضية يتبين لنا أن الحديثي يتجه وجهة سيبويه والجمهور في القول بحرفية (ما) كما هو ظاهر في كلامه.

ويبدو أن الحديثي قد أفاد من ابن يعيش وابن الحاجب(٣) فيما ذهبا إليه من مذهب سيبويه والجمهور.

ويلاحظ أن الحديثي قد استشهد لما ذهب إليه بقوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾

يؤيده في ذلك قول ابن يعيش في تعليقه على الآية ودعمه لحرفية (ما) المصدرية: (فلو كانت (ما) هنا اسما للزم أن يكون في الجملة بعدها ضمير، ولا ضمير فيها، ولا يصح تقدير ضمير؛ لأن الفعل قد استوفى مفعوله(٤).

وأما قوله: (بما رحبت) فإن (ما) دخلت على (رحبت) وهو فعل لازم فتعينت المصدرية أي: برحبها (٥).

وأما قوله:

يسرُ المرء ما ذهبَ الليالـي ∴ .....

فالبيت متعين للمصدرية – أيضًا – لكون الفعل (ذهب) غير متعد، وفاعله مظهر فتعذر تقدير ضمير يعود إليه (٦).

وقد انطلق ركن الدين الحديثي في الحكم بالضعف على الرأي القائل بأن (ما) المصدرية اسمًا من القاعدة التوجيهية التي تنص على أنّ الحرف لا يرجع إليه ضمير، وذلك في تعليقه على الأمثلة المذكورة.

***

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٤٠– ١٤١ والإيضاح في شرح المفصل: ٢/٢٣١– ٢٣٢.
(٢) المقتضب ٣/ ٢٠٠.
(٣) انظر شرح المفصل: ٨/١٤٠– ١٤١ والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٣١– ٢٣٢.
(٤) شرح المفصل: ٨/ ٤٢.
(٥) انظر شرح الكافية لابن جمعة: ٢/ ٦٨٧.
(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٣٣.

الخـــاتمـة

بعد دراسة الضعيف عند الحديثي أمكننا أن نسجل أهم ما انتهى إليه البحث:

١- عرض البحث الضعيف وتناوله بالدراسة الكاشفة والتحليل والمناقشة.

٢- أبان البحث عن مفهوم الضعيف وربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وأظهر مفهوم الضعيف في فكر النحويين.

٣- أظهر البحث أن الحديثي كان صاحب فكر واستقلال في الشخصية فكثيرا ما كان يخالف النحويين مثل الأخفش، والمبرد، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، وغيرهم.

٤- أثبت البحث أن الحديثي كان يستند في الحكم بالضعف على الآراء والأعاريب النحوية إلى أصل من الأصول النحوية.

٥- أبرز البحث أن الحديثي كان يستند إلى حكمه بالضعف في بعض الأمور إلى استقراء المادة المسموعة عن العرب كما هو في إلحاق (أظن) بـ(أعلم) و(أرى)، وتقديم خبر (ما دام) على اسمها.

٦- كشف البحث أن الحديثي كان يعتمد في حكمه بالضعف على مراعاة المعنى والحمل على الظاهر، كما هو الحال في مجيء (حيث) بمعنى (حين).

٧- أبان البحث عن دراية ركن الدين الحديثي بالقواعد التوجيهية والأصول العامة التي وضعها النحاة؛ ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية كما هو الحال في كثير من المسائل.

٨- اعتمد ركن الدين الحديثي القياس أصلاً في بناء القواعد والأحكام كما هو الحال في جعل (جُمَع) ممنوعة من الصرف لكونها للعلمية والعدل لقوله: (يا جمعة) كـ (نزال) لـ (انزل).

* * *

ثبت أهم المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

١- أبو العباس بن الحاج، حياته وآراؤه، د: عواطف أحمد كمال شهاب الدين، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق د: رجب عثمان محمد، مراجعة د: رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣- الأصول دراسة ابستيمولوجيه للفكر اللغوي عند العرب: النحو- فقه اللغة، البلاغة د: تمام حسان – عالم الكتب، القاهرة، أميرة للطباعة، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٤- أصول العربية بين متقدمي النحاة ومتأخريهم دراسة في فكر أبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) تأليف أحمد فتحي البشير، دار الذخائر، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

٥- الأصول في النحو لابن السراج (ت٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – لبنان.

٦- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري (ت٥٧٧هـ) تأليف د. محمد سالم صالح، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٧- أصول النحو عند ابن مالك (ت٦٧٢هـ) تأليف د: خالد سعد محمد شعبان، الناشر مكتبة الآداب، بدون.

٨- الأعلام للزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة السادسة، ١٩٨٤م.

٩- الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق وشرح د: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط الأولى ١٤٠٩هـ.

١٠- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) تحقيق د: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٦م.

١١- أمالي ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق الدكتور، فخر صالح سليمان قدارة ، د: عمار، عمان، دار الجيل، بيروت ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

١٢- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي الحسيني العلوي (ت٥٤٢هـ) تحقيق ودراسة الدكتور: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧م.

١٤- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) تحقيق وتقديم د: موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٥- الإيضاح للفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق ودراسة د: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

١٦- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
١٧- البديع في علم العربية لابن الأثير (ت٦٠٦هـ) تحقيق ودراسة فتحي أحمد علي الدين، الناشر، جامعة أم القرى، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
١٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) تحقيق ودراسة د: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
١٩- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) تحقيق الأستاذ: محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
٢٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الفكر ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
٢١- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) المحقق، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٢- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٢٣- التبصرة والتذكرة للصيمري من نحاة القرن الرابع الهجري، تحقيق الدكتور: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
٢٤- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، ط عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٢٥- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق د: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٢٦- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي (ت٨٧٩هـ) تحقيق د: عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.
٢٧- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق الدكتور :السيد تقي عبد السيد، ١٤٠٦هـ.
٢٨- تذكرة الأريب في تفسير الغريب للجوزي (ت ٥٩٧هـ) تحقيق طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
٢٩- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق د: حسن هنداوي، طبعة دار كنوز إشبيليا، السعودية، الطبعة الأولى، عدة سنوات مختلفة.
٣٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ١٩٦٨م.

٣١- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) تحقيق د: عبد الفتاح بحيري، مطبعة الزهراء، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٨٧م.

٣٢- التعريفات للجرجاني (ت٨١٦هـ) حققه وقدم له ووضع فهارسه: إبراهيم الإبياري، دار الريان للتراث، بدون.

٣٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، (ت٨٢٧هـ) تحقيق د: محمد بن عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣٤- تفسير البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) = أنوار التنزيل وأسرار التأويل (ت٦٨٥هـ) المحقق محمد عبد الرحمن المرعشلي، إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) تحقيق د: علي فاخر وآخرين، مطبعة دار السلام، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٣٦- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت٣٧٥هـ) تحقيق د: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، الناشر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٧- التوابع في النحو العربي تحليل ودراسة د: محمد يسري زعير، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م، دار الطباعة المحمدية، القاهرة.

٣٨- التوجيهات النحوية والصرفية لقراءة الجحدري، إعداد د: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٣٩- توجيه اللمع لابن الخباز (ت٦٣٩هـ) دراسة وتحقيق د: فايز زكي دياب، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٤٠- جامع الدروس العربية لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني(ت١٣٦٤هـ) المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٤١- الجنى الداني للمرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق د: فخر الدين قباوة، أ: محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٤٢- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب وبهامشه متن مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بمصر، بدون.

٤٣- حاشية العلامة الشيخ محمد عبادة العدوي على شذور الذهب لابن هشام، طبع بمطبعة التقدم العلمية بمصر، بدون.

٤٤- الحجة للقراء السبعة للفارسي (ت٣٧٧هـ) حققه بدر الدين قهوجي وآخر، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، منشورات دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٤٥- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ١٩٨٦م.

٤٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) مراقبة محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية الهند، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.
٤٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (المتوفى ٧٥٦هـ) حققه الشيخ علي محمد معوض وآخرون، قدم له الدكتور: أحمد صيره: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
٤٨- ديوان ذي الرمة (ت١١٧هـ) شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، رواية ثعلب حققه وقدم له عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
٤٩- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب، لطفي الصقال، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م.
٥٠- ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٧م.
٥١- ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه د: يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
٥٢- ديوان الفرزدق، شرحه وطبعه وقدم له الأستاذ علي فاعور، بدون.
٥٣- ديوان قيس بن الحطيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيرت، بدون.
٥٤- ديوان كعب بن زهير، صنعة: أبي سعيد السُّكري، قدم له ووضع هوامشه الدكتور: حنا نصر الحتي، الناشر، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
٥٥- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.
٥٦- ديوان النمر بن تولب، جمع وشرح وتعليق د: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
٥٧- رسالة الحدود للرماني (ت٣٨٤هـ) تحقيق إبراهيم السامرائي، الناشر، دار الفكر، عمان.
٥٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت٧٠٢هـ) تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون.
٥٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي (المتوفى ١٢٧٠هـ) تحقيق علي عبد الباري عطية، الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
٦٠- زاد المسير في علم التفسير للجوزي (ت٥٩٧هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى ١٤٢٢هـ.
٦١- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د: شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف.
٦٢- سر صناعة الإعراب لابن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق د: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ، ١٩٨٧م.
٦٣- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، تحقيق د: عبد العزيز رباح ود: أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ، ١٩٨٧م.

٦٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
٦٥- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (ت٦٨٦هـ) تحقيق د: عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت.
٦٦- شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة القواس الموصلي، ت(٦٩٦هـ)، تحقيق ودراسة: علي موسى الشوملي، الناشر: مكتبة الخربجي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٦٧- شرح التسهيل لابن مالك (ت٦٧٢هـ) تحقيق د: عبد الرحمن السيد ود: محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
٦٨- شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩هـ) تحقيق ودراسة د: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، سلسلة الرسائل الموصي بطبعها، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٦٩- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور(ت٦٦٩هـ) تحقيق د: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، ١٩٨٢م.
٧٠- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
٧١- شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
٧٢- شرح الشافية للجاربردي، ضمن مجموعة الشافية، مكتبة المتنبي، القاهرة ١٩٨٨م.
٧٣- شرح العصام على كافية ابن الحاجب للإسفراييني (ت٩٥١هـ) تحقيق د: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.
٧٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت ٧٦٩هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
٧٥- شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلي، دراسة وتحقيق الدكتور:على الشوملي، دار الأمل، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٧٦- شرح كافية ابن الحاجب لركن الدين الحديثي من علماء القرن الثامن الهجري، وهذا الشرح محقق في ثلاث رسائل جامعية.
- دراسة وتحقيق القسم الأول حتى نهاية عطف البيان، رسالة دكتوراه مقدمة من (يوسف حسن أحمد عمرو)، جامعة أم درمان، كلية الآداب.
- دراسة وتحقيق من المبني حتى أفعال المدح والذم، إعداد: رائد سعد فالح الشلاحي، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم.

- دراسة وتحقيق من باب الفعل إلى آخر الكتاب، إعداد: محمد بن مرعي بن محمد الحازمي، جامعة أم القرى، السعودية ١٤٣٤هـ، ١٤٣٥م.

٧٧- شرح كافية ابن الحاجب لنجم الدين سعيد العجمي، دراسة وتحقيق: يسري محمود علم الدين بدوي، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨٤م.

٧٨- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٧٩- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) وهو محقق في عدة أجزاء:

- الجزء الأول، تحقيق د: رمضان عبد التواب وآخرين، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- الجزء الثاني، تحقيق د: رمضان عبد التواب، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م.
- وبقية الأجزء المستخدمة تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتاب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

٨٠- شرح اللباب للزوزني (ت٧٩٢هـ) ومعه لباب الإعراب للإسفراييني (ت٦٨٤هـ)، حققه وعلق عليه: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

٨١- شرح اللمع للأصفهاني (ت٥٤٣هـ) تحقيق: إبراهيم محمد أبو عبادة، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

٨٢- شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت، بدون.

٨٣- شرح نجم الدين القمولي على الكافية، تحقيق ودراسة من أول الكتاب إلى أول المنصوبات (رسالة دكتوراه) إعداد الطالبة: فتحية حسين عبد الغفور عطّار، جامعة أم القرى، السعودية ١٤٠٧، ١٤٠٨هـ.

٨٤- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين، المعروف بالنيلي، من علماء القرن السابع الهجري، تحقيق د: محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٨٥- ضرائر الشعر لابن عصفور (ت٦٦٣هـ) وضع حواشيه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٨٦- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ) الجزء الثالث:المحقق د: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٨٧- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز (ت٦٣٩هـ) تحقيق: حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٩١م.

٨٨- غريب القرآن لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) المحقق: سعيد اللحام، بدون.
٨٩- غريب القرآن للسجستاني (ت٣٣٠هـ) المحقق: محمد أديب عبد الواحد جمران، الناشر: دار قتيبة، سوريا، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
٩٠- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
٩١- الفصول الخمسون لابن معطي (ت٦٢٨هـ) تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي.
٩٢- الفواكه الجنية على متممة الآجرومية للرعيني، تأليف: عبد الله الفاكهي الشافعي (ت٩٧٢هـ)، دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
٩٣- فيض الانشراح من روض طيي الاقتراح لأبي عبد الله الفاسي (ت١١٧٠هـ) وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق د: محمود يوسف فجال، الإمارات، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٩٤- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إعداد: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، عام النشر ٢٠١٦م.
٩٥- القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي للدكتور: غريب عبد المجيد نافع، الناشر: مكتبة الأزهر، بدون.
٩٦- الكافي في شرح الهادي للزنجاني (ت٦٥٥هـ) قسم النحو، تحقيق الدكتور: محمود بن يوسف فجال، الطبعة الأولى ٢٠٢٠م.
٩٧- الكتاب لسيبويه تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة المدني، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.
٩٨- الكشاف للزمخشري (ت٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.
٩٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، دار الفكر ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
١٠٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي (ت٤٣٧هـ) تحقيق: أحمد مهدلي، مكتبة ناشرون، بيروت، بدون.
١٠١- الكناش في فنيّ النحو والصرف للملك المؤيّد عماد الدين أبي الفداء علي الأيوبي (ت٧٣٢هـ) دراسة وتحقيق د: رياض بن حسن الخوّام) المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
١٠٢- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق د: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
١٠٣- لسان العرب لابن منظور، طبعة دار المعارف، مصر.
١٠٤- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) دراسة وتحقيق د: إبراهيم الصاعدي،

الجامعة الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤٣١هـ،٢٠١٠م.
١٠٥- لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تقديم وتعليق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.
١٠٦- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (ت٣١١هـ) تحقيق هدى قراعة ١٩٧١م.
١٠٧- مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت٢٠٩) تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٨١هـ.
١٠٨- المحتسب لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
١٠٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت٥٤٢هـ) تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤٢٢هـ.
١١٠- المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط) في النحو، لابن إياز البغدادي (ت٦٨١هـ) تحقيق د: شريف عبد الكريم النجار، دار عمان، بدون.
١١١- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون.
١١٢- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، حققه وقدم له: علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ، ١٩٧٣م.
١١٣- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: محمد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
١١٤- المسائل الحلبيات للفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
١١٥- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (ت٧٦٩هـ) تحقيق د: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
١١٦- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي (ت٤٣٧هـ) تحقيق د: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
١١٧- معاني الحروف للرُماني النحوي (ت ٣٨٤هـ) حققه وخرّج حديثه وعلّق عليه الشيخ: عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.
١١٨- معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) تحقيق د: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
١١٩- معاني القرآن للفراء:
جـ١، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الطبعة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.
جـ٢، تحقيق: محمد النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

جـ٣، تحقيق د: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م.
١٢٠- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ) تحقيق:عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
١٢١- معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر، دار الفكر ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
١٢٢- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق د: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
١٢٣- المفصل للزمخشري (ت٥٣٨هـ) المحقق د: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
١٢٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي(٧٩٠هـ)، شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك، تحقيق د: عياد الثبيتي ود: محمد البنا وآخرين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
١٢٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني (ت٨٥٥هـ) تحقيق د:علي فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
١٢٦- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
١٢٧- المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق د: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة ١٣٩٩هـ، وسنوات أخرى.
١٢٨- المقرب لابن عصفور (ت٦٦٩هـ) تحقيق:أحمد عبد الستار الجوازي وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.
١٢٩- نتائج الفكر في النحو للسهيلي (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
١٣٠- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق ودراسة د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
١٣١- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي (ت٩١١هـ) دراسة وتحقيق د: فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
١٣٢- همع الهوامع للسيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

***

List the most important sources and references

- The Holy Quran .

١- Abu al-Abbas bin al-Hajj, his life and his views, d: Awatef Ahmed Kamal Shihab al-Din, first edition ١٤٢١ AH - ٢٠٠٠ AD.

٢- Relishing the beating from Lisan al-Arab by Abu Hayyan al-Andalusi (d. ٧٤٥ AH) investigation

Dr.: Rajab Othman Muhammad, revised by: Dr. Ramadan Abdel-Tawab, publisher Al-Khanji Library, Cairo - first edition ١٤١٨ AH - ١٩٩٨ AD.

٣- Origins: An epistemological study of linguistic thought among the Arabs: Grammar - Philology, Rhetoric Dr.: Tammam Hassan - World of Books, Cairo, Amira for Printing, ١٤٢٠ AH, ٢٠٠٠ AD.

٤- The Origins of Arabic among Early Grammarians and their Later Grammarians: A Study in the Thought of Abu Ishaq Al-Shatibi (d. ٧٩٠ A.H.), authored by Ahmed Fathi Al-Bashir, Dar Al-Dakhkira, first edition ١٤٣٩ A.H., ٢٠١٨ A.D.

٥- The Origins of Grammar by Ibn Al-Sarraj (d. ٣١٦ A.H.) Investigation: Abdul-Hussein Al-Fatli, Al-Risala Foundation - Lebanon.

٦- The Origins of Grammar: A Study in the Thought of Al-Anbari (d. ٥٧٧ AH), authored by Dr. Muhammad Salem Saleh, Dar Al Salam for Printing and Publishing, first edition, ١٤٢٧ AH - ٢٠٠٦ AD.

٧- The Origins of Grammar according to Ibn Malik (d. ٦٧٢ AH), written by Dr: Khaled Saad Muhammad Shaaban, publisher, Al-Adab Library, without.

٨- Al-Alam Al-Zarkali, Beirut, Dar Al-Ilm for Millions, sixth edition, ١٩٨٤ AD.

٩- The Suggestion in the Origins of Syntax and its Controversy by Al-Suyuti (d. ٩١١ AH), investigated and explained by Dr: Mahmoud Fajal, Dar Al-Qalam, Damascus, First Edition ١٤٠٩ AH.

١٠- Al-Iqtib in explaining the writer رضي الله عنها s literature by Ibn Al-Sayyid Al-Batliusi (d.

٥٢١ AH), investigation

Dr.: Mostafa El-Sakka and Hamed Abdel-Meguid, Egyptian Book House Press, Cairo ١٩٩٦.

١١- Amali Ibn Al-Hajeb (d. ٦٤٦ AH), study and investigation by Dr. Fakhr Saleh Suleiman Qadara, Dr.: Ammar, Amman, Dar Al-Jeel, Beirut, ١٤٠٩ AH, ١٩٨٩ AD.

١٢- Amali Ibn Al-Shjari for Heba Allah Ibn Ali Al-Husseini Al-Alawi (d. ٥٤٢ AH), investigation and study by Dr.: Mahmoud Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, first edition ١٤١٣ AH, ١٩٩٢ AD.

١٣- Fairness in matters of disagreement by Abu Al-Barakat Al-Anbari (d. ٥٧٧ AH) investigated by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdel Hamid, with him the book "The Recompense of Equity", Al-Asriya Library, Sidon, Beirut, ١٩٨٧AD.

١٤- Clarification in Sharh al-Mofassal by Ibn al-Hajeb (٦٤٦ AH) edited and presented by Dr. Musa Bnai Al-Alili, Republic of Iraq, Ministry of Endowments and Religious Affairs, Reviving Islamic Heritage ١٤٠٢ AH, ١٩٨٢ AD.

١٥- The Clarification by Al-Farsi (died ٣٧٧ AH), investigated and studied by Dr.: Kazem Bahr Al-Murjan, World of Books, second edition, ١٤١٦ AH, ١٩٩٦ AD.

١٦- Al-Bahr Al-Mohet fi Tafsir by Abu Hayyan Al-Andalusi (d. ٧٤٥ AH), investigated by Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr, Beirut, ١٤٢٠ AH.

١٧- Al-Badi in the Science of Arabic by Ibn Al-Atheer (d. ٦٠٦ AH), investigated and studied by Fathi Ahmed Ali Al-Din, publisher, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia, first edition ١٤٢٠ AH.

١٨- Al-Basit fi Sharh Al-Zajjis Camel by Ibn Abi Al-Rabee (٦٨٨ AH), investigated and studied by Dr: Ayyad Al-Thubaiti, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, first edition ١٩٨٦ AD.

١٩- Insights of People of Discrimination in the Sects of the Aziz Book, by Al-Fayrouzabadi (T ٨١٧ AH), achieved by Professor: Muhammad Ali Al-Najjar, third

edition, Cairo ١٤١٦ AH, ١٩٩٦ AD.

٢٠- Pursuing the Consciousness in the Layers of Linguists and Grammarists by Al-Suyuti (d. ٩١١ AH) achieved by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, second edition, Dar Al-Fikr ١٣٩٩ AH, ١٩٧٩ AD.

٢١- Interpretation of the Problem of the Qur رضي الله عنها an by Ibn Qutayba (d. ٢٧٦ AH) Al-Muhaqqiq, Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.

٢٢- Taj Al-Lughah and Sahih Al-Arabiya Al-Jawhari, investigated by Ahmed Abdel Ghafour Attar, Dar Al-Ilm for Millions, Beirut, second edition, ١٤٠٤ AH, ١٩٨٤ AD.

٢٣- The Insight and the Remembrance by Al-Simairi from the grammarians of the fourth century AH, investigated by Dr: Fathi Ahmed Mustafa Ali Al-Din, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia, first edition ١٤٠٢ AH, ١٩٨٢ AD.

٢٤- Al-Tibayan fi Al-Quran by Abu Al-Baqa Al-Akbari (٦١٦ AH), investigated by: Ali Muhammad Al-Bajawi, ed. Issa Al-Babi Al-Halabi, second edition, ١٤٠٧ AH, ١٩٨٧ AD.

٢٥- Explanation on the doctrines of the Basri and Kufic grammarians by al-Akbri (٦١٦ AH), investigation by Dr.: Abd al-Rahman al-Uthaymeen, Dar al-Gharb al-Islami, I. ١٤٠٦ AH, ١٩٨٦ AD.

٢٦- Editing Al-Khassa fi Tayseer Al-Khalas by Ibn Al-Wardi (d. ٤٧٩ AH) achieved by: Dr. Abdullah bin Ali Al-Shallal, Al-Rushd Library, Riyadh, first edition ١٤٢٩ AH.

٢٧- Clearing the evidence and summarizing the benefits by Ibn Hisham Al-Ansari (d. ٧٦١ AH) achieved by Dr: Al-Sayyid Taqi Abd Al-Sayed, ١٤٠٦ AH.

٢٨- Tadhkirat Al-Arib fi Tafsir Al-Gharib Al-Jawzi (d. ٥٩٧ AH), investigated by Tariq Fathi al-Sayed, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, first edition ١٤٢٥ AH, ٢٠٠٤ AD.

٢٩- Appendix and Supplementation by Abu Hayyan Al-Andalusi (d. ٧٤٥ AH),

achieved by: Dr. Hassan Hindawi, edition of the House of Treasures of Seville, Saudi Arabia, first edition, several different years.

٣٠- Facilitating the Benefits and Completing the Objectives by Ibn Malik, achieved by Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi, ١٩٦٨ AD.

٣١- The declaration of the content of the clarification by Sheikh Khaled Al-Azhari (d. ٩٠٥ AH), investigation

Dr.: Abdel-Fattah Behairy, Al-Zahra Press, first edition, ١٤١٨ AH, ١٩٨٧ AD.

٣٢- Definitions of Al-Jarjani (d. ٨١٦ A.H.) Edited by Ibrahim Al-Ibiari, Dar Al-Rayyan Heritage, without.

٣٣- Al-Faraid رضي الله عنهما s commentary on facilitating the benefits for Al-Damamini, (T ٨٢٧ AH), investigation by Dr.: Muhammad bin Abdul Rahman Al-Mufdi, first edition ١٤٠٣ AH, ١٩٨٣ AD.

٣٤- Tafsir al-Baydawi (d. ٦٨٥ AH) = The Lights of Revelation and the Secrets of Interpretation (d. ٦٨٥ AH) Investigator Muhammad Abd al-Rahman al-Mara'ashli, The Revival of Arab Heritage, Beirut, first edition ١٤١٨ AH.

٣٥- Preparing the rules with an explanation of facilitating the benefits for the army superintendent (T. ٧٧٨ AH), achieved by: Dr. Ali Fakher and others, Dar al-Salaam Press, Egypt, first edition ١٤٢٨ AH, ٢٠٠٧ AD.

٣٦- Refinement of the language by Abu Mansour Al-Azhari (d. ٣٧٥ AH), investigated by: Muhammad Ali Al-Najjar, the Egyptian House of Composition and Translation, Arab Register Press, publisher, Al-Khanji Library, Cairo.

٣٧- Subsidiaries in Arabic grammar, analysis and study, by Dr.: Muhammad Yusri Zuair, first edition ١٣٩٨ A.H.

٣٨- Grammar and morphological guidelines for reading Al-Jahdari, prepared by Dr: Hamdi Abdel-Fattah Mustafa Khalil, first edition ١٤٢٦ AH, ٢٠٠٥ AD.

٣٩- Directing Al-Luma رضي الله عنهما by Ibn Al-Khabbaz (٦٣٩ AH) study and investigation by

Dr. Fayez Zaki Diab, Dar al-Salaam for Printing and Publishing, first edition ١٤٢٣ AH, ٢٠٠٢ AD.

٤٠- The Collector of Arabic Lessons by Mustafa bin Muhammad Salim Al-Ghalayini (d. ١٣٦٤ A.H.), Al-Asriyya Library, Sidon, Beirut, twenty-eighth edition ١٤١٤ A.H., ١٩٩٣ A.D.

٤١- Al-Jana Al-Muradi (d. ٧٤٩ AH) investigated by: Dr. Fakhr Al-Din Qabawah, A: Muhammad Nadim Fadel, Dar Al-Afaq Al-Jadeeda Publications, Beirut, second edition ١٤٠٣ AH, ١٩٨٣ AD.

٤٢- Al-Desouki رضي الله عنهما s footnote on Mughni Al-Labib and its margins, Matan Al-Mughni Al-Labib by Ibn Hisham Al-Ansari, Al-Mashhad Al-Hussaini Library and Press in Egypt, without.

٤٣- The footnote of the scholar Sheikh Muhammad Ubadah Al-Adawi on the roots of gold by Ibn Hisham, printed at Al-Takadum Scientific Press in Egypt, without.

٤٤- The argument for the seven readers of the Persian (d. ٣٧٧ AH), achieved by Badr Al-Din Kahwaji and another, revised and revised by: Abdul Aziz Rabah and Ahmed Yousef Al-Daqqaq, Dar Al-Mamoun Heritage Publications, Damascus, Beirut, second edition ١٤١٣ AH, ١٩٩٣ AD.

٤٥- Characteristics of Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. ٣٩٢ AH) achieved by Professor Muhammad Ali Al-Najjar, edition of the Egyptian General Book Organization, third edition ١٩٨٦ AD.

٤٦- The hidden pearls in the notables of the eighth century by Ibn Hajar al-Asqalani (d. ٨٥٢ AH) Observation of Muhammad Abd al-Mu`id Dan, Council of the Ottoman Department of Knowledge, India, second edition ١٣٩٢ AH, ١٩٧٢ AD.

٤٧- Al-Durr Al-Masoon fi Al-Ulum Al-Kitab Al-Kitab Al-Samin Al-Halabi (died ٧٥٦ AH) achieved by Sheikh Ali Muhammad Moawad and others, presented to him by Dr. Ahmad Seerah: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, first edition ١٤١٤

AH, ١٩٩٣ AD.

٤٨- Diwan Dhi Al-Rama (d. ١١٧ A.H.) Explanation of Imam Abu Nasr Ahmad bin Hatim Al-Bahili, a fox novel, edited and presented by Abdul Quddus Abu Saleh, Al-Iman Foundation, Beirut, ١٤٠٢ AH, ١٩٨٢ AD.

٤٩- Diwan Tarfa bin Al-Abed, Explanation of Al-Alam Al-Shantamry, investigation: Doria Al-Khatib, Lotfi Al-Saqal, The Arab Foundation, Beirut, Lebanon, second edition ٢٠٠٠ AD.

٥٠- Diwan Tufail Al-Ghanawi, Sharh Al-Asmaﷺi, investigation: Hassan Falah Oghli, publisher: Dar Sader, Beirut, first edition ١٩٧٧.

٥١- Diwan of Al-Abbas bin Merdas, compiled and verified by Dr: Yahya Al-Jubouri, Al-Risala Foundation, first edition, ١٤١٢ AH, ١٩٩١ AD.

٥٢- Diwan Al-Farazdaq, explained and printed and presented to it by Professor Ali Faour, without.

٥٣- Diwan of Qais bin Al-Hatim, Investigated by: Nasir al-Din al-Assad, Dar Sader, Burt, without.

٥٤- Diwan Kaab bin Zuhair, work: Abi Saeed Al-Sukari, presented to him and his margins were drawn up by Dr: Hanna Nasr Al-Hitti, publisher, Dar Al-Kitab Al-Arabi, first edition ١٤١٤ AH, ١٩٩٤ AD.

٥٥- Diwan Al-Nabigha Al-Dhibiani, investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, second edition, Dar Al-Maaref, Cairo.

٥٦- Diwan of Al-Nimr Bin Tolb, collected, explained and commented by Dr: Muhammad Nabil Tarifi, Dar Sader, Beirut, first edition, ٢٠٠٠ AD.

٥٧- Risalat al-Hudud by al-Rumani (d. ٣٨٤ AH), achieved by Ibrahim al-Samarrai, publisher, Dar al-Fikr, Amman.

٥٨- Paving the Buildings in Explanation of the Letters of Meanings by Al-Malqi (died

٧٠٢ AH) achieved by Ahmad Muhammad Al-Kharrat, Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, without.

٥٩- The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the Seven Repetitions of Al-Alusi (died ١٢٧٠ AH) investigation by Ali Abdel-Bari Attia, publisher, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, first edition ١٤١٥ AH.

٦٠- Zaad al-Masir fi al-tafsir by al-Jawzi (d. ٥٩٧ AH), achieved by: Abd al-Razzaq al-Mahdi, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, I, ١٤٢٢ AH.

٦١- The Seven in the Readings by Ibn Mujahid, achieved by Dr: Shawqi Dhaif, second edition, Dar Al Maaref.

٦٢- The Secret of the Syntax of Syntax by Ibn Jinni (d. ٣٩٢ AH) achieved by: Dr. Hassan Hindawi, Dar al-Qalam, Damascus, first edition, ١٣٩٨ AH, ١٩٨٧ AD.

٦٣- Explanation of the verses of Mughni Al-Labib by Al-Baghdadi, investigation by Dr.: Abdul Aziz Rabah and Dr.: Ahmed Youssef Daqaq, Dar Al-Ma'moon for Heritage, first edition ١٣٩٨ AH, ١٩٨٧ AD.

٦٤- Explanation of Al-Ashmouni on Alfiya Ibn Malik in the footnote of Al-Sabban and with him the explanation of the evidence for Al-Ayni, achieved by: Taha Abdel-Raouf Saad, Al-Tawfiqia Library.

٦٥- Explanation of the Alfiya of Ibn Malik by Ibn al-Nazim (T. ٦٨٦ AH), achieved by: Dr. Abdel Hamid Al-Sayed, Dar Al-Jeel, Beirut.

٦٦- Explanation of the Alfiya of Ibn Muti by Ibn Jumaa al-Qawas al-Mawsili, d. (٦٩٦ AH), investigation and study: Ali Musa al-Shomali, Publisher: Al-Kharbaji Library, first edition ١٤٠٥ AH, ١٩٨٥ AD.

٦٧- Explanation of the Tasheel by Ibn Malik (T. ٦٧٢ AH), investigation by Dr.: Abd al-Rahman al-Sayyid and Dr.: Muhammad Badawi al-Mukhton, Dar Hajar for Printing and Publishing, first edition.

٦٨- Explanation of Jamal Al-Zajji by Ibn Kharouf Al-Ishbili (d. ٦٠٩ AH), investigation and study by Dr: Salwa Muhammad Omar Arab, Umm Al-Qura University, series of letters recommended for printing, first edition ١٤١٩ AH.

٦٩- Explanation of Jamal Al-Zajji by Ibn Asfour (d. ٦٦٩ A.H.) Investigated by Dr. Sahib Abu Jinnah, Ministry of Endowments and Religious Affairs in Iraq, ١٩٨٢ A.D.

٧٠- Explanation of Diwan Al-Hamas by Al-Marzouqi, published by Ahmed Amin and Abdel Salam Haroun, Dar Al-Jeel, Beirut, first edition ١٤١١ AH, ١٩٩١ AD.

٧١- Explanation of Al-Radhi on the Sufficient Correction and Commentary: Youssef Hassan Omar, Garyounis University Publications, Benghazi, second edition ١٩٩٦ AD.

٧٢- Explanation of Al-Shafia by Al-Jarbardi, within the Al-Shafia Collection, Al-Mutanabbi Library, Cairo ١٩٨٨.

٧٣- Explanation of Al-Issam Ali Kafiya Ibn Al-Hajeb for Al-Isfraini (T ٩٥١ AH), achieved by: Dr.: Muhammad Basil Oyoun Al-Soud, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, first edition ١٤٤١ AH, ٢٠٢٠ AD.

٧٤- Explanation of Ibn Aqeel Ali Alfiya Ibn Malik (died ٧٦٩ AH), achieved by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, publisher: Dar al-Turath, Cairo, twentieth edition, ١٤٠٠ AH, ١٩٨٠ CE.

٧٥- Explanation of the Kafiya of Ibn al-Hajeb by Ibn Juma al-Mawsili, study and investigation by Dr.: Ali al-Shomali, Dar al-Amal, first edition ١٤٢١ AH, ٢٠٠٠ AD.

٧٦- Explanation of Ibn al-Hajib رضي الله عنه s Kaffiyeh for Rukn al-Din al-Hadithi from the scholars of the eighth century AH, and this explanation is verified in three university letters.

Study and investigation of the first section until the end of Al-Bayan's kindness, a PhD thesis submitted by (Youssef Hassan Ahmed Amr), Omdurman University, Faculty of Arts.

- Study and investigation from the building to the acts of praise and slander, prepared by: Raed Saad Faleh Al-Shalahi, Cairo University, Faculty of Dar Al Uloom.

Study and investigation from the chapter on the verb to the end of the book, prepared by: Muhammad bin Maree bin Muhammad Al-Hazmi, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia, ١٤٣٤ AH, ١٤٣٥ AD.

٧٧- Explanation of Ibn al-Hajib رضي الله عنهما s Kafea by Najm al-Din Saeed al-Ajmi, study and investigation: Yousry Mahmoud Alam al-Din Badawi, PhD thesis, Al-Azhar University, College of Arabic Language in Cairo, ١٩٨٤ AD.

٧٨- Explanation of the Healing Kafia by Ibn Malik, edited and presented to him by: Abdel Moneim Haridi, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Heritage Revival, College of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah, first edition ١٤٠٢ AH, ١٩٨٢ AD.

٧٩- Explanation of Sibawayh رضي الله عنهما s book by Abu Saeed al-Sirafi (d. ٣٦٨ AH), which is verified in several parts:

- Part one, investigated by: Ramadan Abdel-Tawab and others, Heritage Investigation Center, the Egyptian General Book Authority, ١٩٨٦ AD.
- Part Two, investigated by: Dr. Ramadan Abdel Tawab, Heritage Investigation Center, General Egyptian Book Authority, ١٩٩٠ AD.
- The rest of the parts used are investigated by: Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayed Ali, publisher: Dar Al-Kitab Al-Ilmia, Beirut, first edition ٢٠٠٨.

٨٠ - Explanation of Al-Labbab by Al-Zawzani (d. ٧٩٢ AH) and with him the "Lab Al-Arabization" by Al-Isfraini (T. ٦٨٤ AH), verified and commented on by: Abu Al-Kumait Muhammad Mustafa Al-Khatib, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, first edition.

٨١- Explanation of Al-Lama رضي الله عنهما by Al-Isfahani (d. ٥٤٣ AH), achieved by: Ibrahim Muhammad Abu Ubadah, Imam Muhammad bin Saud University, ١٤١١ AH, ١٩٩٠ AD.

٨٢- Explanation of the Mufassal by Ibn Yaish (d. ٦٤٣ AH) Alam Al-Kutub, Beirut, without.

٨٣- Explanation of Najm al-Din al-Qammoli on al-Kafia, investigation and study from the beginning of the book to the beginning of the posts (PhD thesis), prepared by the student: Fathia Hussain Abdul Ghafour Attar, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia, ١٤٠٧-١٤٠٨ AH.

٨٤- The elite class in explaining the millennium by Taqi Al-Din Ibrahim bin Al-Hussein, known as Al-Nili, one of the scholars of the seventh century AH, investigated by: Dr. Mohsen bin Salem Al-Amiri, Umm Al-Qura University, first edition ١٤١٥ AH.

٨٥- Poetry Adverbs of Ibn Asfour (d. ٦٦٣ AH), footnotes by Khalil Imran al-Mansur, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, first edition ١٤٢٠ AH, ١٩٩٩ AD.

٨٦- Shafi رضي الله عنه i layers of Ibn Qadi Shahba (d. ٨٥١ AH), Part Three: The Investigator Dr.: Al-Hafiz Abdul Aleem Khan, The World of Books, Beirut, first edition, ١٤٠٧ AH.

٨٧- The Hidden Ghorra in the Explanation of the Millennium Durra by Ibn al-Khabbaz (d. ٦٣٩ AH), achieved by: Hamed Muhammad al-Abdali, Al-Ani Press, Baghdad, ١٩٩١ AD.

٨٨- A stranger to the Qur رضي الله عنه an by Ibn Qutaybah (d. ٢٧٦ AH) Investigator: Saeed Al-Lahham, without.

٨٩- Gharib Al-Quran by Al-Sijistani (d. ٣٣٠ AH) Investigator: Muhammad Adib Abdul Wahed Jamran, Publisher: Dar Qutaiba, Syria, first edition ١٤١٦ AH, ١٩٩٥ AD.

٩٠- Linguistic differences by Abu Hilal Al-Askari (d. ٣٩٥ AH) Edited and commented on by: Muhammad Ibrahim Salim, House of Science and Culture for Publishing and Distribution, Cairo.

٩١- The Fifty Chapters by Ibn Muati (d. ٦٢٨ AH), investigation and study: Mahmoud Muhammad Al-Tanahi and Issa Al-Babi Al-Halabi.

٩٢- The Fairy Fruits on the Complementary of Al-Ajurumiya by Al-Raضي الله عنهما ini, authored by: Abdullah Al-Fakihi Al-Shafi'i (d. ٩٧٢ AH), Dar Al-Masro' for printing, publishing and distribution, first edition ١٤١٧ AH, ١٩٩٦ AD.

٩٣- Fayd Al-Inshirah from Rawd Taiyi Al-Muthaqat by Abu Abdullah Al-Fassi (d. ١١٧٠ AH) and above is the proposal in the origins of grammar and its arguments by Al-Suyuti (d. ٩١١ AH) achieved by: Dr. Mahmoud Youssef Fajal, Emirates, Dubai, House of Research for Islamic Studies and Heritage Revival, second edition, ١٤٢٣ AH, ٢٠٠٢ AD .

٩٤- Presumption of context and its role in grammar and syntactic guidance in Sibawayhرضي الله عنهما s book, prepared by: Ihab Abdel Hamid Abdel Sadiq, PhD thesis, Ain Shams University, publication year ٢٠١٦.

٩٥- The overall rules and general principles of Arabic grammar, by Dr.: Ghareeb Abdul Majeed Nafie, Publisher: Al-Azhar Library, without.

٩٦- Al-Kafi fi Sharh Al-Hadi Al-Zanjani (d. ٦٥٥ AH), Department of Grammar, investigated by Dr: Mahmoud bin Youssef Fajal, first edition ٢٠٢٠ AD.

٩٧- The Book by Sibawayh, Investigated by: Abd al-Salam Haroun, Al-Madani Press, third edition, ١٩٨٨ AD.

٩٨- Al-Kashshaf by Al-Zamakhshari (d. ٥٣٨ AH), Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, third edition, ١٤٠٧ AH.

٩٩- Kashf Al-Thunun about the Names of Books and Arts by Haji Khalifa, Dar Al-Fikr ١٤٠٢ AH, ١٩٨٢ AD.

١٠٠- Unveiling the Faces of the Seven Readings, Their Reasons and Arguments by Makki Al-Qaisi (d. ٤٣٧ AH) Investigation: Ahmad Mahdali, Publishers Library,

Beirut, Bidoun.
Khanji Library, Cairo, first edition ١٤١١ AH, ١٩٩٠ AD.

١١٩- The meanings of the Qur ﷺ an for fur:

Part ١, Investigation: Ahmed Youssef Najati and Muhammad Ali Al-Najjar, the general Egyptian edition of the book, ١٩٨٠ AD.
Part ٢, Investigated by: Muhammad Al-Najjar, The Egyptian House of Composition and Translation.
Part ٣, Investigation by Dr. Abdel Fattah Ismail Shalaby, The Egyptian General Book Authority, ١٩٧٢.

١٢٠- The meanings of the Qur ﷺ an and its syntax for glass (died ٣١١ AH), achieved by: Abdul Jalil Abdo Shalabi, World of Books, Beirut, first edition ١٤٠٨ AH, ١٩٨٨ AD.

١٢١- A Dictionary of Language Measures by Ibn Faris (d. ٣٩٥ AH), achieved by: Abd al-Salam Haroun, publisher, Dar al-Fikr ١٣٩٩ AH, ١٩٧٩ AD.

١٢٢- Mughni al-Labib by Ibn Hisham al-Ansari (d. ٧٦١ AH) investigated by: Dr. Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar al-Fikr, Damascus, sixth edition, ١٩٨٥ AD.

١٢٣- Al-Mofassal by Al-Zamakhshari (d. ٥٣٨ AH), Investigator Dr.: Ali Bu Melhem, Al-Hilal Library, Beirut, first edition ١٩٩٣ AD.

١٢٤- The Healing Purposes in Explanation of the Sufficient Summary by al-Shatby (٧٩٠ AH), Sharh al-Shatby on Alfiya Ibn Malik, investigated by: Dr. Ayyad Al-Thubaiti and Dr.: Muhammad Al-Banna and others, Umm Al-Qura University, first edition ١٤٢٨ AH, ٢٠٠٧ AD.

١٢٥- Grammatical purposes in explaining the evidence of the explanations of the Millennium of Al-Ayni (T ٨٥٥ AH), achieved by: Dr. Ali Fakher and others, Dar al-Salaam for Printing and Publishing, first edition ١٤٣١ AH, ٢٠١٠ AD.

١٢٦- Al-Muqtassi in Explanation of the Clarification by Abdul-Qaher Al-Jarjani, investigated by: Dr. Kazem Bahr Al-Murjan, Republic of Iraq, Publications of the

Ministry of Culture and Information, Dar Al-Rasheed Publishing, ١٩٨٢.

١٢٧- Al-Muqtadat for Al-Mubarrad (d. ٢٨٥ AH) achieved by: Dr. Muhammad Abdul-Khaleq Udayma, Committee for the Revival of Islamic Heritage in Cairo ١٣٩٩ AH, and other years.

١٢٨- Al-Maqrib by Ibn Asfour (d. ٦٦٩ AH), achieved by: Ahmad Abdul-Sattar al-Jawazi and Abdullah al-Jubouri, Al-Ani Press, Baghdad, first edition ١٣٩١ AH, ١٩٧١ AD.

١٢٩- Results of Thought in Grammar by Al-Suhaili (T ٥٨١ AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, first edition ١٤١٢ AH, ١٩٩٢ AD.

١٣٠- Al-Hassan Jokes in Explaining the Purpose of Ihsan by Abu Hayyan Al-Andalusi (d. ٧٤٥ AH), investigation and study by: Dr. Abdul-Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut, first edition ١٤٠٥ AH, ١٩٨٥ AD.

١٣١- Jokes on the Millennium, the Sufficient, the Healing, the Shadur and the Nuzha by Al-Suyuti (d. ٩١١ AH) Study and Investigation by Dr. Fakher Jabr Matar, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, first edition ١٤٢٨ AH, ٢٠٠٧ AD.

١٣٢- Ham رضي الله عنهما a al-Hawa رضي الله عنهما i al-Suyuti (d. ٩١١ AH), achieved by Abdel Hamid Hindawi, Al Tawfiqia Library, Egypt.

****

محتــويات البحــث

الموضـــــوع	الصفحة
- **المقدمة.**	١٣٤٣
- التمهيد، وفيه:	١٣٤٧
- ترجمة موجزة لركن الدين الحديثي، والتعريف بالكتاب الركني، ومنهج الحديثي فيه.	١٣٤٧
- المدخل وفيه:	١٣٤٩
- التعريف بالضعيف لغة واصطلاحًا، والعلاقة التي تجمع بينهما.	١٣٤٩
- الضعيف في فكر النحويين.	١٣٤٩
المبحث الأول: دراسة الضعيف من حيث أدلة النحو الغالبة والمقصود بها: وقد جاءت متمثلة في:	١٣٥١
أولاً: ما نص فيه على السماع والقياس معًا وقد جاء في خمس مسائل:	١٣٥١
١- إلحاق (أظنّ) بأعلم وأرى.	١٣٥١
٢- تقديم خبر (ما دام) على اسمها، وتقديم خبر الأفعال التي أولها نفي عليها.	١٣٥٤
٣- دخول اللام على خبر (لكنّ).	١٣٥٨
ثانياً: ما نص فيه على القياس وقد جاء في مسألتين:	١٣٦١
١- الجزم بـ (إذا) الشرطية .	١٣٦١
٢- حقيقة التعريف في (جُمع).	١٣٦٣
المبحث الثاني: دراسة الضعيف من حيث الأدلة غير الغالبة، والمقصود بها، وقد جاءت في: الأدلة الفرعية، والقواعد التوجيهية. **أما الأدلة الفرعية فقد تمثلت في أمرين:**	١٣٦٦
الأول: الاستدلال بعدم النظير، وفيه مسألتان:	١٣٦٧
١- حقيقة الضمير المنفصل (إياك).	١٣٦٧
٢- إعراب (مناخة) حالاً في قول الشاعر **حراجيجُ ما تنفك إلا مناخةً ∴ على الخَسْف أو نرمي بها بلدًا قفرا**	١٣٦٩
والأمر الآخر: الاستدلال بالأَوْلَى، وقد جاء في مسألة واحدة وهي:	١٣٧٣

- زيادة الباء في قوله تعالى: **(بأيكم المفتون)**.	١٣٧٣
أما القواعد التوجيهية فقد جاءت في سبع مسائل:	١٣٧٦
١- الإعراب في (كلا وكلتا):	١٣٧٦
٢- مجيء (حيث) بمعنى: حين.	١٣٧٨
٣- عمل اسم الفاعل المصغَّر والموصوف.	١٣٨٠
٤- إعراب (الأبواب) في قوله تعالى: **(مفتحةً لهمُ الأبواب)**.	١٣٨٥
٥- التعجب من المزيد على وزن (أفعل).	١٣٨٨
٦- إعراب المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأً حُذفَ خبرُهُ.	١٣٩١
٧- حقيقة (ما) المصدرية.	١٣٩٣
الخاتمة:	١٣٩٦
ثبت أهم المصادر والمراجع.	١٣٩٧
محتويات البحث.	١٤١٩

* * *